

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ١٦

الإثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو. (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بعمل السفير غزالي
اسماعيل ممثل ماليزيا، الذي أدار بقدره مداوات الدورة
السابقة للجمعية العامة.

خطاب اللواء هوغو بانزر سواريز، الرئيس الدستوري
لجمهورية بوليفيا

أخيرا، أود أن أهنئ أيضا الأمين العام السيد كوفي
عنان. لقد أدت إسهاماته في قضية السلم والتعاون
العالميين إلى حصوله على تقدير إجماعي من جانب
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية أولا
إلى خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا.

اصطُحَب اللواء هوغو بانزر سواريز، رئيس
جمهورية بوليفيا إلى قاعة الجمعية العامة.

لقد تركت جميع بلدان أمريكا اللاتينية وراءها - بشكل
أو بأخر، وكل منها بوتيرته الخاصة - عقودا طويلة من
المجابهات الأيديولوجية والأزمات الاقتصادية. وفتحت
أسواقها، وكبحت جماح التضخم لديها، وخفضت عجزها
المالي، وخصخت مؤسساتها العامة. وأعدت بناء
هياكلها الديمقراطية والمؤسسية على أسس جديدة
بمساعدة أنصار جدد، وبدأت من جديد عملية النمو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن
الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة
بالرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا، فخامة اللواء
هوغو بانزر سواريز، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية
العامة.

ومع ذلك، طفت إلى السطح مشاكل التكيف الهيكلي
القديمة التي تفاقمت نتيجة لفترة الأزمات. ومن الواضح
أن من أهم هذه المشاكل التوزيع المجحف للدخل ونتائجه
المتثلة في التهميش، والفقر، والعنف، والتجزؤ
الاجتماعي. وأدت أوجه الإجحاف تلك إلى نشوء فجوات
تزداد تعاظما بين الأغنياء بشكل مفرط والذين ليس
عندهم إلا ما يكفي بالكاد لبقائهم على قيد الحياة. وليست

الرئيس بانزر (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن
أنقل إليكم، سيادة الرئيس، تهانئ حكومة وشعب
بوليفيا. إن انتخابكم، الذي تستحقونه تماما، اعتراف
مناسب بعملكم ومقامكم.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لغاية، تمشيا مع الالتزامات التي تم التعهد بها في أوصلو، ومقتضيات المبادئ الأخلاقية والحمية التي تقتضيها روح التكامل التي ينبغي أن تسود بين الدول المجاورة. والعمل على تجنب هذا الموضوع يتنافى مع الموقف الذي يريد المجتمع الدولي أن يراه. إن ما نحتاج إليه هو التصميم

هناك أية أنظمة للضمان الاجتماعي لحماية المحرومين، وتخفيف آلامهم وتأهيلهم حتى يتمكنوا من العيش حياة منتجة. لهذا السبب، تزداد احتمالات اندلاع العنف والسخط في قارتنا بشكل كبير وتتخذ أبعادا أشد خطورة.

إلا أننا لو نحينا جانبا هذه العوامل لوجدنا أن أمريكا اللاتينية تستوفي جميع الشروط اللازمة للتقدم والنمو من حيث أن لديها القدرة والشجاعة المطلوبتين لمواصلة التغيير - وزيادة حصيلة مجتمعا من المعرفة، وإنشاء مزايا تنافسية جديدة، والقضاء على التهميش الداخلي، وتخفيف حدة الفقر المدقع، وإعادة بناء الدولة، وسماع صوتها في المجتمع السياسي العالمي.

ويبرز التعليم باعتباره شرطا مسبقا ضروريا لتحقيق كل هذه الأهداف. فبدون ثورة بعيدة الأثر في مجال التعليم لن نكون قادرين على بلوغ هذه الغايات أو التصدي لتحديات عصرنا هذا.

واليوم، أصبحت أمريكا اللاتينية لا تطلب من الآخرين ما لا تستطيع أن تفعله بمفردها. والدليل على ذلك التقدم الهام الذي أحرزته مؤخرا في تعزيز آليات التكامل الاقتصادي، مثل مجموعة الإنديز والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وتتخذ المنطقة أيضا نهجا مختلفا في علاقاتها مع البلدان المتقدمة اقتصاديا. وأخذت المواقف الدفاعية القديمة التي تشوبها الريبة تتنحى أمام الاقتناع بأن من الضروري دمج اقتصاد أمريكا اللاتينية في التيار المعاصر للتنمية الانتاجية والتكنولوجية، واجتذاب الاستثمارات، وفتح أسواقها أمام منتجاتها مع الحفاظ على هويتها، والتمسك بقيمتها، والاهتمام بمصالحها، دون أن تغيب عن بالها ولو للحظة حقيقة أن مفتاح قوتها يكمن في أسواقها وفي مواردها.

وأود أن أكرر التأكيد على ما تشعر به بوليفيا من قلق إزاء قضية الألغام الأرضية. فمما لا يمكن فهمه أن نفس الحدود التي نسعى إلى تعزيز التجارة والتكامل عبرها ينبغي أن تزرع بتلك النبايط المستخدمة في الحروب والتي تعرض للخطر حياة السكان المدنيين وتهدد حقوقهم الأساسية. إننا مقتنعون بأن حكومات المنطقة التي تتأثر مباشرة بهذه المشكلة سنجد الطريق إلى حلها.

وتتسم هذه المسألة بأهمية خاصة ومباشرة لبوليفيا نتيجة للحقيقة المعروفة تماما والمسلّم بها التي مفادها أن شيلي زرعت عددا كبيرا من الألغام على طول حدودنا المشتركة. وتعتبر إزالة تلك الألغام من المسائل العاجلة

غير أن هذا ليس هو الواقع حتى الآن. فهل يعتبر من المهام التي ما زال يتعين إنجازها والوعود التي لا بد من الوفاء بها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستحتاج بوليفيا إلى إعادة بناء قدرتها البحرية، وتخفيض تكاليف نقل منتجاتها، وإيجاد قطاع حديث لخدمة صادراتها وربطه بالمحيطين الهادئ والأطلسي. ولا بد لنا من أن نرى بلدنا وأن نفهمه كجزء من قارتنا.

إن ارتباط بوليفيا بالسوق المشتركة للمخروط الجنوبي ليس فقط نتيجة لرغبة في تشجيع الصداقة التاريخية بين بلدان هذه السوق بل أيضا نتيجة للاحتياجات المحددة للتنمية البوليفية. فمعدل النمو الاستثنائي الذي تحقق في المناطق الشرقية من بوليفيا يستدعي قيام علاقة أكثر كثافة ونتاجية مع البلدان المجاورة لنا المطلة على المحيط الأطلسي.

ويتواكب هذا الجهد مع أحد مشاريع التنمية المؤثرة للغاية في تاريخ أمريكا، الذي يجري تنفيذه حاليا في أراضي البرازيل وبوليفيا وباراغواي والأرجنتين وأوروغواي. ولا بد من السماح للاستثمارات والتكنولوجيات بالتدفق بحرية إلى تلك المنطقة. ولا بد لنا من أن نقيم سوقا مشتركة حقيقية ومشروعا إنمائيا متعدد الجنسيات حول هذه الإمكانيات التي ينبغي أيضا أن تعزز إدماج بلداننا في الاقتصاد العالمي. ومن المعروف تماما أن مشروع المجرى المائي الذي يربط نهري باراغواي وبارانا هو الطريق الطبيعي الذي يربط بلدان المنطقة.

إلا أن ذلك المشروع الكبير تجاوز بالفعل مرحلة تхийل المتخيلين وطاولات المفاوضات الدبلوماسية. فهو الآن بين أيدي المهندسين والعمال. وبعد ما يربو على ٣٠ سنة من الجهود، بدأت أعمال البناء في خط أنابيب غاز سانتا كروز - سان بابلو - كوريتيبا، القسم الأول من شبكة لتوزيع الطاقة توفر لها أراضي بوليفيا ملتقى الطرق. وهذا المشروع من أكبر المشاريع الهندسية في تاريخ المنطقة. وسيمتد أكثر من ٣٠٠٠ كيلومتر، وسيحمل أكثر من ٧ بلايين قدم مكعب من الغاز الطبيعي خلال ٢٠ عاما وسيطلب استثمارا يقارب مجموعه ٥ بلايين دولار.

إن بقاء بوليفيا مرتبط مباشرة بالمحيط الهادئ. ووفقا لذلك، ظللنا نتابع باهتمام كبير عملية تدعيم الإمكانيات الواسعة لرابطة الأنديز. وتوجد تلك الإمكانيات أيضا في المنطقة المجاورة لنا مباشرة. واقتصادات بوليفيا وبيرو وشيلي متكاملة.

الحازم والإرادة المخلصة على المساهمة في إحلال السلام بين البلدان التي يتعين عليها أن تضفي إحساسا بالتضامن فيما يتعلق بحدودها مع جيرانها.

لقد حرصت بوليفيا منذ الأيام الأولى لاستقلالها على رفض استخدام القوة وسباق التسلح كوسيلة من وسائل سياستها الخارجية. وبناء على ذلك، لدينا الوازع الأخلاقي الذي يجعلنا ندين تلك المصالح التجارية التي تسعى إلى الترويج لاقتناء عدد الحرب، وبذلك تعرض للخطر ما أنجزناه حتى الآن من ناحية المحافظة على السلام في قارتنا.

لقد سعيت إلى وصف عملية التغير في أمريكا اللاتينية لكي أبين المدى الذي أصبحت فيه التطورات الحادثة في كل بلد من بلداننا تشكل جزءا من اتجاه تاريخي أعم وأكثر شمولاً. ومع هذا فإن عملية التحول في بوليفيا لها سماتها الخاصة بها. فبعد عملية مطولة من المجابهة الاجتماعية، استعدنا الديمقراطية والحريات الاقتصادية في بوليفيا. وانطلاقا من روح احترام حقوق الإنسان وحرياته، قدمنا دعما الكامل للنظام السياسي، وعززنا عملية النمو والتنمية في المجال الاقتصادي التي تسود اليوم في بوليفيا. ولا بد من التأكيد هنا على أن ذلك كله تحقق في عملية سلمية لإعادة البناء ونجمت عن حوار ديمقراطي.

إن حكومتي، التي قامت بموجب ولاية من الشعب، تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من جمهور الناخبين البوليفيين. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نواصل المسيرة ونوسع نطاق الحوار وتوافق الآراء، وذلك باشتراك المؤسسات الاجتماعية وقاداتها في مهمة تحديد الأهداف الرئيسية للتنمية في بوليفيا ورسم الخطوط العريضة لاستراتيجيتنا للقرن الحادي والعشرين. وهذا هو الغرض من الحوار الوطني الذي دعوت إليه مؤخرا، والذي يحظى بدعم جميع الأحزاب السياسية - الحكومة والمعارضة؛ والكنيسة؛ والمؤسسات الخاصة؛ والمزارعين والعمال.

إن هذا البلد الجديد الذي نقوم ببناؤه يتطلع، بطبيعة الحال، إلى المستقبل من منظور مختلف وباحساس من الثقة المتجددة. لقد حان الوقت لكي نؤكد من جديد دور بوليفيا في قارتنا - دورها كبلد يقع في مفترق الطرق، وبلد للاتصالات يقع في منطقة التقاء الأحواض المائية الكبرى والثقافات التليدة للقارة الأمريكية. وقد يصبح الموقع الجغرافي الأساسي لبوليفيا أحد مزاياها النسبية الكبيرة وعنصرا أساسيا لتعزيز مكانتها الدولية.

بنصف الكرة الجنوبي والتمثلة في الاتجار اللاشعري بالمخدرات. فهي مسألة تعني الجميع وتتطلب التزام الكل. لذلك حان الوقت لإعادة تأكيد مبادئ المسؤولية المشتركة. وتعني خصائص هذه المشكلة ونطاقها أنه لا يمكن مواجهتها بفعالية عن طريق الجهود المنفردة. فهي تتطلب دون شك أن تقوم جميع البلدان بعمل حازم، لا سيما البلدان التي تعاني من استهلاك المخدرات والتي لها موارد اقتصادية كافية لمكافحة هذا الشر الفظيع.

ويؤكد بلدي مجددا التزامه بعملية السلام في الشرق الأوسط تمشيا مع المبادئ والقيم التي تحكم التعايش المتوائم بين الشعوب. ولكن نظرا لعودة التوترات وأعمال المواجهة الجديدة، ندعو الأطراف إلى عدم النكوص عن الالتزامات التي تعهدت بها من قبل. ويمثل ذلك الحل الثابت لمشكلة الحفاظ على السلام في المنطقة.

وفي ميدان آخر، تلقت بوليفيا بارتياح مبادرة الأمين العام التي تقترح برنامجا واسع النطاق للإصلاح في منظومة الأمم المتحدة. ونرى أن من الضروري تعزيز دور الأمانة العامة. ونكرر الإعراب عن أهمية عملية توسيع مجلس الأمن وإصلاحه بغية إصلاح حالات عدم التوازن الحالية، وضمان التوزيع الجغرافي المنصف وغير التمييزي، وتحسين آلياته لاتخاذ القرار، وجعله جهازا بإمكانه التصرف على نحو شرعي أكثر وتمثيلي أكثر للبلدان التي تشكل الأمم المتحدة. وتشاطر بوليفيا الرأي القائل بأننا يجب أن نتجه إلى إلغاء حق النقض، وقصر استخدامه على المسائل التي ينظر فيها بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وتكرر بوليفيا الإعراب عن التزامها بالمبادئ التي قادت التضامن العالمي طيلة أكثر من ٥٠ عاما. ونؤمن، نحن البوليفيين، بأنه ما من سبيل للتخلي عن المعايير التي تؤسس الاحترام المتبادل والسيادة المتساوية للدول، بصرف النظر عن حجمها ومستواها من التقدم. كما لا يمكننا الاستغناء عن مبادئ التسوية السلمية للنزاعات، وعدم المساس بالأقاليم وسلامتها، واحترام حق تقرير المصير للشعوب التي تقرر المحافظة على أنظمتها في الحياة والحكم، في مآمن من التهديدات.

وإن كان هناك درس يستفاد من الخبرة المكتسبة من القرن الذي شارف على الانتهاء، فهو تعدد المواهب البشرية. فالبشرية لها نزعة لا علاج لها لارتكاب

وأراضينا ليست أسواقا فقط، ولكنها أيضا دروب للتكامل. فأراضي بيرو وشيلي هي منافذ بوليفيا إلى المحيط الهادئ، بينما تتيح أراضي بوليفيا لهاتين الدولتين أن تتواصلتا مع الجزء الداخلي الواسع من القارة.

إلا أنني لا بد أن أشدد على أن الواقع لا يزال بعيدا عن الإمكانيات. ويرجع السبب في ذلك إلى حرب حدثت قبل فترة تتجاوز ١٠٠ سنة بقليل، ولا تزال آثارها السلبية محسوسة في العلاقات بين بلداننا. وأكثر هذه الآثار ظلما وأشدّها خطورة يتمثل دون شك في الانغلاق الجغرافي المفروض على بوليفيا.

إن مطلب بوليفيا بالعودة إلى المحيط الهادئ بحقوق سيادية وساحل خاص بها هو هدف لا يمكن التراجع عنه. وهو شرط حيوي لتنميتنا الوطنية ولكنه، قبل كل شيء، مطلب تاريخي لا يمكن المساومة بشأنه. وتمثل استعادة منفذنا البحري، المفقود مؤقتا، شرطا أساسيا للقيام بدورنا القاري بوصفنا ملتقى طرق ونقطة التقاء. وسيلجأ بلدي إلى المجتمع الدولي مرات كثيرة حسبما يقتضي الأمر بغية توجيه الانتباه لمشكلة اعتبرت بالفعل مسألة تتعلق بالمصلحة الدائمة لنصف الكرة الجنوبي نظرا لما لها من آثار عديدة بالنسبة لأمن القارة وتواؤمها. وبلدي رغم كل شيء، يظل كعادته، مستعدا لاستكشاف السبل لإجراء حوار بناءً بعقلية مفتوحة.

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشوه واقع بوليفيا تشويها ظالما ويؤثر على السير السليم للتعاون الخارجي. وقد قامت بوليفيا نفسها بالكثير لاحتواء هذه المشكلة. ولم تسمح للاتجار بالمخدرات أن يفسد نهائيا هيكلها الاقتصادية والمؤسسية والسياسية. وقامت بذلك على نحو سلمي، دون اللجوء إلى العنف. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال وصمة الاتجار بالمخدرات باقية، ولئن كنا نشعر بالقلق من الطريقة التي تضخم بها، فسيكون من الخطأ تجاهلها.

ووفقا لذلك، قررت حكومتي أن تخرج بوليفيا من دائرة تجارة المخدرات أثناء عهد حكومتي. وسنستخدم الحوار والتشاور مع الفلاحين المنتجين لنبات الكوكا بغية استئصال المحاصيل غير الشرعية نهائيا. ولن تنتابنا الرحمة مع المتاجرين بالمخدرات. ولن ندعهم يرتاحون للحظة حتى يختفون إلى الأبد من تاريخ بوليفيا.

وهذه المشكلة لا تقتصر بالطبع، على بوليفيا، ولا يمكن لأفعالنا أن تحل وحدها هذه المشكلة العالمية المتعلقة

حافزا رئيسيا في كفاح أفريقيا ضد الهيمنة الاستعمارية. ولا شك لدينا في أن جميع هذه المآثر، إلى جانب خبرته الطويلة في شؤون الأمم المتحدة، ستسهم في إعادة تنشيط المنظمة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. ونحن نهنته على انتخابه أميناً عاماً، ونؤكد له كامل دعمنا وتعاوننا معه.

لقد جدد زعماء العالم في الدورة الخمسين للجمعية العامة رؤيا الآباء المؤسسين لمنظمتنا. فعلوا ذلك إدراكاً منهم لضرورة رسم الإطار المؤسسي والمعالم التشغيلية اللازمة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة وأهميتها المستمرة على هذه الساحة الدولية المتغيرة دائماً. وينبغي لهذا الزخم أن يكون القوة الدافعة لسعيها إلى إيجاد أمم متحدة مصلحة ومُعاد تنشيطها ومُوَظَد فيها الطابع الديمقراطي.

إن الإصلاح عملية متواصلة. وما دامت الأمم المتحدة موجودة والعالم يتغير باستمرار، فإن الإصلاح سيكون ضرورياً. لذلك ترحب ناميبيا بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن إصلاح الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أسجل أن ناميبيا إنما ترحب بالإصلاح الذي يعزز قدرة الأمم المتحدة على التصدي بفعالية للشواغل الإنمائية الهامة للبلدان النامية وتؤيد هذا الإصلاح. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أؤكد أننا نعلق أقصى الأهمية على الأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة، حيث أنها تكمل الجهود التي نبذلها من أجل التنمية. وإن أي إصلاح في هذا المجال لا بد وأن يعزز جودتها. ويقول الأمين العام بحق في تقريره عن أعمال المنظمة، "إن أوقات التحول يمكن أن تصبح أوقات الفوضى" (A/52/1، الفقرة ٢٠).

فيجب إذن عدم الخلط بين المسائل الإدارية والمسائل السياسية. ولقد أقررنا منذ زمن بعيد بأن الجمعية العامة هي الأفضل تأهيلاً، وبموجب الميثاق، لتوفير القيادة التمثيلية اللازمة. ويسعى وفد بلدي إلى تعزيز هذه السلطة للجمعية العامة.

والإصلاح يجب ألا يسير بنا القهقري بل لا بد له أن يواصل تعزيز تلك المكاسب التي أحرزناها على مدى السنين والبناء عليها. لذلك، فإن الوفورات التي ستتحقق من تدابير الإصلاح ينبغي توجيهها وبحق نحو

"أسبق أولويات المنظمة وهي تخفيف حدة الفقر وتعزيز الإمكانات المتاحة أمام البلدان النامية". (A/51/950، كتاب الإحالة)

الأخطاء، ولكنها تتمتع أيضاً بالموهبة لإصلاحها ولأن تبني من تحت الحطام بوابات الحرية والإيمان الجديدة.

ومع اقتراب القرن الجديد، في ساعة هي الفسق والفجر في آن واحد، علينا أن ننظر إلى أحداث العالم من المنظور المزدوج للتواضع والأمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب اللواء هوغو بانزر سواريز، الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي سعادة السيد مارتن آندجابا، رئيس وفد ناميبيا. وأعطيه الكلمة.

السيد آندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. ولا شك لدينا في أن مهارتكم الدبلوماسية ستقود مداولات هذه الدورة الهامة إلى نهاية مثمرة. ووفد بلدي سيمد إليكم يد التعاون الكامل وأنتم تشرعون في الاضطلاع بالمهمة الصعبة الماثلة أمامكم.

واسمحوا لي الآن أن أشيد بسعادة السيد غزالي اسماعيل، سلفكم، الذي قاد أعمالنا خلال الدورة الحادية والخمسين بطريقة رائعة.

ونشيد أيضاً بالأمين العام السابق، السيد بطرس بطرس غالي، على قيادته البارزة خلال مدة ولايته. ونشعر ببإلغ الامتنان له على الجهود الدؤوبة التي بذلها للنهوض بأهداف المنظمة.

إن الأمين العام الحالي، السيد كوفي عنان، يأتي من بلد مهّد السبيل أمام الحرية والاستقلال الوطني في جزئنا من العالم. وأول زعيم من بلده، السيد كوامي نكروما، كان

إننا نشهد منذ عام ١٩٩٦ إحراز تقدم إيجابي في ميدان نزع السلاح. فلقد أبرمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. بالإضافة إلى ذلك، توصلت الأطراف في اتفاقية حظر استحداث الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وإنتاجها وتخزينها، وتدمير تلك الأسلحة إلى اتفاق على تكثيف الجهود التي نبذلها من أجل التفاوض على أحكام التحقق. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التطورات، ما زالت الأسلحة النووية وانتشارها مثار قلق للمجتمع الدولي. وبإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا يزال يحدونا الأمل في أن تبدأ مفاوضات جادة بشأن إزالة الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد، في أقصر إطار زمني ممكن، باتخاذ التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي. فالإزالة الكاملة لهذه الأسلحة هي الضمان الحقيقي الوحيد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خطر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وناميبيا هي من بين البلدان العديدة التي لا تزال تواجه التجربة المريرة لآثار الألغام الأرضية، التي تسببت، ولا تزال، في إزهاق أرواح بشرية، والتي تشكل عقبات كأداء تقف في طريق عملية إعادة البناء والتنمية. لذلك فإننا نؤيد عمل المجتمع الدولي من أجل فرض حظر كامل على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونؤيد جهوده الدؤوبة المستمرة في شتى أنحاء العالم لتطهير حقول الألغام.

وفي هذا الصدد، نرحب بمعاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد المبرمة مؤخرا في أوسلو بالنرويج. وناميبيا على استعداد للتوقيع على المعاهدة في أوتاوا. واسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا العميق وتقديرنا الكبير للبلدان التي تدعم أنشطة ناميبيا لإزالة الألغام وبذلك تحسن من آفاق تنميتها.

يدخل عالمنا في دينامو التغيير الذي يشملنا جميعا، أو يصور بهذه الصورة، وهذا التغيير يتسم خاصة بالاندماج الاقتصادي. فهل ستصبح البلدان النامية ضحايا لهذه العملية أم تراها ستصبح من المنتفعين منها؟ يكفي أن نؤكد على أن العولمة والتحرر ليسا غايتين في ذاتهما. إنهما وسيلتان لزيادة الكفاءة وزيادة النمو وزيادة الرفاه. ومن المعروف أن منافع العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي

إن مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام مؤخرا هي في نظرنا جزء من عملية جارية. ويجب ألا نقاوم التغيير؛ ولا ينبغي أن نحيد بصرنا عن الآثار البعيدة المدى التي تترتب على الأعمال التي نقدم عليها اليوم. علينا أن نقدم الآن على ما لا بد أن نقدم عليه، ولكن علينا أن نحرص على أن نفعّل ذلك بالصورة الصحيحة.

إن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس روبرت موغابي، أكد مجددا في الخطاب الذي أدلى به أمام الجمعية العامة موقف منظمة الوحدة الأفريقية من الإصلاح وإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أُلحِق بملاحظاته التأكيد على أن ناميبيا تعارض في إيجاد فئات للعضوية الدائمة لمجلس الأمن. ونحن إذ نواصل السعي إلى إيجاد السبل والوسائل لإصلاح مجلس الأمن، يجب أن نتلافى اتخاذ التسرع بديلا للإسراع في المسيرة. لذلك، ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، أن يكون المحفل المناسب للبحث عن التوافق في الآراء بشأن هذه المسألة وللتوصل إلى هذا التوافق.

إن ما يربك الأمم المتحدة اليوم ليس مجرد هيكل غير طيّح. فالمؤسسة خاضعة لقيود مالية. ولا يمكن للإصلاح أن يحل محل التزام الدول الأعضاء بمقتضى الميثاق باحترام التزاماتها المالية. لذلك، يجب ألا ينظر إلى التبرعات باعتبارها وسيلة يمكن أن تمهد السبيل أمام حل الأزمة المالية الراهنة. إن حكومتي ترحب بفكرة إنشاء صندوق ائتماني دوار، يصل رأسماله إلى بليون دولار، يمول عن طريق التبرعات أو عن طريق وسائل مناسبة أخرى يتفق عليها. ومع ذلك، لا يمكن لمنظمتنا أن تنفذ الولاية المنوطة بها تنفيذا كاملا إلا عندما يقوم جميع الدول الأعضاء بتزويدها بما يلزم لذلك. ويجب علينا جميعا أن نحترم أنصبتنا المقررة وفقا لاتفاقات دولية، وليس وفقا لقرارات تتخذ من طرف واحد.

تري حكومتي أن إنشاء حساب للتنمية فكرة جيدة. ومع ذلك، ينبغي تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المقررة بموجب ولايات، بما في ذلك سداد المستحقات للمساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. علاوة على ذلك، فإن أي خفض في عدد الوظائف يجب ألا يضر بفعالية الأمم المتحدة؛ والأهم من ذلك أنه يجب القيام به على أساس الإنصاف الجغرافي.

تستحوذ القلّة على معظم هذه المكاسب. ولا تزال أفريقيا تشارك في التجارة العالمية بتدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر تبلغ أقل من ٤ في المائة.

لذلك فإننا في الوقت الذي نرحب فيه بالآفاق العالمية المشرقة لا ينبغي أن يغيب عن بالنا التفاوت الواسع بين الأمم والمناطق. واليوم بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية يتعايش التفاؤل العالمي مع تشاؤم محلي. وهناك ضرورة إذن لفتح اقتصاداتنا وتوسيعها وزيادة قدرتنا التنافسية وتمكين شعوبنا وتحسين رفاهها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تطلّع أفريقيا للاشتراك مشاركة فعالة في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن التجارة وذلك بتعزيز قدرتها على التفاوض في هذه المحافل. وإن التنفيذ الكامل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يعد إحدى الوسائل الفعالة لمعالجة قدرة أفريقيا المحدودة على الاستفادة من الإمكانيات العالمية.

إننا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد أدركنا منذ وقت طويل أن الطريق إلى العولمة يمر بالتكامل الإقليمي. فلموازنة علاقات القوة في الوضع العالمي، يصبح التكامل الإقليمي ضرورة استراتيجية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعكف الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على استراتيجية مشتركة لجعل الإقليم شريكا جذابا للاستثمار والتجارة، وهي تعمل بنشاط من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والتكامل على أساس التوازن والإنصاف والاحترام المتبادل، وإتاحة الاستثمار والتجارة العابرين للحدود وتنقل عوامل الإنتاج والخدمات؛ وإيجاد نظم مشتركة للقيم في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتشجيع المشاريع الحرة والقدرة على التنافس والديمقراطية وسلامة الحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان واستئصال الفقر وتعزيز التضامن والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي.

ولئن كان من المسلّم به أن منطقتنا لم تجتذب بعد قدرا عاليا من الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن المخاطر السياسية والاقتصادية قد قلّت كثيرا على مدى السنوات الماضية، وبدأنا نشهد زيادة في التجارة وتدفقات الاستثمار.

وناميبيا، بوصفها عضوا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تؤمن بإمكانات المنطقة وفرص التنمية

التي يكثر الحديث عنها لا تزال تفوت أغلبية البلدان النامية وخاصة في أفريقيا. وفي الوقت ذاته، بينما يستمر عبء الدين في إعاقة العديد من جهود التنمية لاقتصاداتنا، نجد أن المساعدة الإنمائية الرسمية تنخفض. وتُجلب إلى الساحة بدلا من ذلك أفكار مبتكرة جديدة لتوليد أموال لتمويل الالتزامات والألويات المتفق عليها عالميا، وبعض هذه الأفكار ينطوي بوضوح على نقل العبء العام لتمويل التنمية إلى البلدان النامية التي لا تملك أصلا سوى موارد مالية محدودة.

وترى ناميبيا بقوة أنه لكي تكون العملية الثنائية للعولمة وتحرير الاقتصاد العالمي في خدمة جميع البلدان، لا بد أن تتاح للبلدان النامية حرية الوصول للأسواق العالمية دونما شروط. فإينبغي ألا يطبق مبدأ البقاء للأصلح. فالحدود القائمة على قدرة العديد من بلداننا على المنافسة ينبغي التعويض عنها بالإبقاء على المعاملة التفضيلية للبلدان النامية.

لقد قيل الكثير عن اتجاهات التنمية العالمية، وعن جهود أفريقيا لاقتطاع شريحة أكبر من كعكة الاقتصاد العالمي، وعن سعيها الحثيث إلى التمكين الاقتصادي واكتساب القدرة على التنافس، وعن تحركنا صوب التكامل والوثام الإقليميين، وعن جهودنا لتهيئة بيئة تمكينية للتجارة والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي الوقت ذاته قيل في اجتماع المحفل الاقتصادي الأخير لصندوق النقد الدولي، إنه على مدى العقد ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥، زادت البلدان النامية نصيبها من التجارة العالمية من ٢٣ في المائة إلى ٢٩ في المائة. كما نوعت صلاتها التجارية استجابة للتغيرات الرئيسية في نظم التجارة والعملية، واتجهت صوب زيادة الانفتاح والأخذ بالسياسات المتطلعة إلى الخارج.

وفي حين إنه يقال إن المتوسط الحقيقي لدخل الفرد في البلدان النامية قد زاد بأكثر من الضعف على مدى الثلاثين سنة الأخيرة، فإن الواقع هو أن آسيا هي وحدها التي حققت تقدما نسبيا، ومن ثم فإن الفجوة في مستويات المعيشة بين الاقتصادات المتقدمة وأفريقيا لا تزال تتسع.

إن توزيع المكاسب المتحققة من الزيادات في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال غير منصف، حيث

هذه الاتفاقية. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع بأمال كبيرة إلى نتائج المؤتمر الأول للأطراف.

وتؤيد ناميبيا إنشاء محكمة جنائية دولية يقتصر اختصاصها على "الجرائم الكبرى": جرائم الإبادة الجماعية، والانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف المطبقة في الصراعات المسلحة، والجرائم المرتكبة ضد البشرية. وينبغي أن تكون الصفة التكميلية مبدأ واردا بوضوح في نظامها الأساسي. فالمحكمة الجنائية الدولية يجب أن تكمل الاختصاصات الجنائية الوطنية لا أن تنتزعا. ولذلك سيتعين إيجاد توازن بين المحكمة الجنائية الدولية واختصاصات القضاء الوطني قبل أن تمارس المحكمة الجنائية الدولية عملها بصورة كاملة.

إننا على بُعد سنتين من نهاية هذا القرن وبداية ألفية جديدة. وأمامنا فرصة للتمتع فيما حققناه في سبيل الارتقاء بالجنس البشري. وفي هذا السياق، تود حكومتي تهنئة السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان، والسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام لدراسة أثر الصراع المسلح على الأطفال. فهما يتحملان مسؤوليات حافلة بالتحديات من أجل مساعدة الدول الأعضاء في مهام بالغة الأهمية ولكنها عسيرة.

وفي عام ١٩٩٨ سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وناميبيا، حكومة وشعبا، قد اعتنقت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث أصبح دستورنا يجسد هذه المبادئ والقيم التي حرمانا منها لأمد طويل والتي سنصونها وننقلها إلى الأجيال القادمة. وعلاوة على ذلك، سيوافق عام ١٩٩٨ الذكرى السنوية الخامسة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وسيكون ذلك وقتا مناسباً للتمتع في مسؤوليتنا الجماعية المتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان، ولمعاهدة النفس من جديد على النهوض بهذه المسؤولية.

ونتحمل أيضا مسؤولية مضاعفة جهودنا من أجل تنفيذ الإعلان الخاص بالحقوق في التنمية فضلا عن إيلاء اهتمام مماثل لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لم يفلت أي بلد من البلدان من هجمة الاتجار بالمخدرات والانتشار الجغرافي المقلق للجريمة المنظمة

المشتركة وقوة الدعوة الجماعية. وهذا سيرفع شأن الجهود الرامية إلى تحقيق مُثُل وأهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية. فضم جهودنا معا يمكننا أن نعزز إنتاجيتنا وقدرتنا التنافسية في الاقتصاد العالمي. وبتجميع مواردنا ومهاراتنا يمكننا أن ننشئ من أجلنا جميعا سوقا أكبر بكثير من سوق أي أمة من أمتنا.

ومن أجل التعجيل بعملية التنمية في البلدان النامية، لا غنى عن إيجاد قاعدة صناعية قوية. وفي هذا الصدد، نواصل التأكيد على الدور الذي تلعبه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وهي وكالة ذات رسالة واضحة وحيوية ولا غنى عنها. ولقد نفذت اليونيدو بنجاح جانبها من الإصلاح وهذا أمر ينبغي أن نعترف به ونؤيده. وفي هذا المنعطف، اسمحو لي أن أعرب عن امتنان ناميبيا الكبير لحكومة المملكة المتحدة على قرارها بالعودة إلى اليونيدو. ولا يخالجننا شك في أن هذا القرار المثالي سيكون قدوة تقندي بها دول أعضاء أخرى.

في هذا العام شهدنا خلال شهر حزيران/يونيه أحداثا هامة هنا في الأمم المتحدة. ومن أمثلة ذلك اعتماد خطة للتنمية واستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونحن نرى أن حصيلتي هذين الحدثين متكاملتان. وأن إحداهما لا تغني عن الأخرى. فالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في ريو لا تزال وجيهة وتتطلب التنفيذ الكامل لا الانتقائي.

وللأمم المتحدة دور رئيسي يتعين عليها أن تؤديه في النهوض بالتعاون الدولي. وقد استغرق وصول فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة التنمية إلى توافق في الآراء مدة أربع سنوات. ومن الأهمية البالغة تعبئة الموارد لتنفيذها لأن الذين سيستفيدون منها لا يمكنهم الانتظار أربع سنوات أخرى. ويجب أن تكون التنمية محط اهتمام أنشطة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرحب بالاقتراح الداعي إلى تعيين نائب للأمين العام. وفي رأينا أن نائب الأمين العام ينبغي أن يركز على أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

وNamibia من بين البلدان التي تعاني معاناة شديدة من التصحر والجفاف. وبعد بضعة أيام سيعقد في روما المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا. ونحن نؤكد على الأهمية القصوى لإنشاء آلية مالية مستقلة لوضع الترتيبات المؤاتية لتنفيذ

وتدمي قلوبنا عندما نرى الوضع الذي يتكشف في سيراليون، والذي هو المسؤول عن تراجع جهود التعمير في ذلك البلد. وقد أدانت حكومة جمهورية ناميبيا الانقلاب في سيراليون في ذلك الحين وهي تدينه الآن. وتدعو ناميبيا إلى مواصلة العزلة المفروضة على النظام العسكري في ذلك البلد. ومن ثم، نحن نرحب بتعيين ممثل خاص للأمين العام.

ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في المفاوضات التي جرت مؤخرا بين الأطراف بشأن الصحراء الغربية. ونحن نشجعهم على مواصلة البحث عن حل نهائي لتلك المشكلة. ونكرر المطالبة بأن يمارس الشعب الصحراوي في وقت مبكر حقه في تقرير المصير على أساس استفتاء حر ومنصف وشفاف في الصحراء الغربية، في ظل الرقابة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وإشرافهما.

ونؤكد مرة أخرى قلق منظمة الوحدة الأفريقية إزاء النزاع بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حول فاجعة لوكربي. ولئن كنا نأسف لفقدان الأرواح نتيجة لتلك المأساة، فإن أبرياء آخرين لا يزالون يعانون نتيجة للجزءات التي فرضت بعد ذلك على ليبيا. ونحن نحث على إيجاد حل عاجل لهذه المشكلة.

لقد أكدت حكومة ناميبيا في مناسبات عديدة على أنه ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا البدء في قطع مسافة الـ ٩٠ ميلا الفاصلة بينهما سعيا إلى تحقيق المصالحة والتعايش السلمي. وكنا نأمل أن تتحقق تطلعاتنا. ولكن هذه التطلعات تتبدد بسبب التصعيد الجديد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من خلال تطبيق قانون هيلمز - بورتون. ومع ذلك، سنبقى آمالنا حية.

وإن بناء المستوطنات الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يساعد على التوصل إلى السلام في الشرق الأوسط. ولذلك فإننا ندعو السلطات الحكومية في إسرائيل إلى أن تكف عن هذه الأعمال. فالسلام في الشرق الأوسط في صالح جميع الأطراف المعنية. ونحن ندعو الأطراف إلى استئناف المفاوضات.

بمختلف أشكالها. وهذا يقوض عملية تنميتنا ويهدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويسبب بالتالي تردى نوعية حياتنا. وفي هذا السياق، تؤيد حكومتي عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تركز لمسألة المخدرات في السنة القادمة. وستوفر هذه الدورة للمجتمع الدولي فرصة كافية للتأكيد من جديد على التزامه بمكافحة هذه المشكلة العالمية.

لقد أكدنا مرارا وتكرارا الصلة بين السلم والتنمية. وفي هذا السياق، يسرنا أن الأمم المتحدة قررت مناقشة مفهوم "ثقافة السلام" خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة. ونحن نؤيد الجهود الحالية المعروضة على الأمم المتحدة لاعتماد استراتيجية شاملة تحقيقا لهذه الغاية.

ولا يزال وفدي يشعر بانزعاج عميق بسبب الحالة في أنغولا. وفي هذا الصدد، نشعر بقوة أن الانسحاب التدريجي لوجود الأمم المتحدة في أنغولا يجب أن يعتمد على الوضع في الميدان. فقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا للحفاظ على السلم في ذلك البلد. ولا ينبغي لها أن تحطم السلم الهش بانسحابها السابق لأوانه. وفي هذا الصدد، فإن التزام الأطراف بالتنفيذ الكامل غير المشروط لبروتوكول لوساكا يكتسي أهمية قصوى. ويتعين، بالتالي، على اليونيتا أن تتجاوز المأزق الراهن لتسهم في إيجاد حل نهائي ودائم للمشكلة في أنغولا.

إننا نشني على جهود الأمين العام في جمهورية الكونغو، ونبقي على آمالنا حية في إيجاد حل سريع لهذه المشكلة.

ونرحب بالحكومة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم كل مساعدة ضرورية لحكومة ذلك البلد وشعبه وهما يسلكان طريق المصالحة الوطنية والتعمير.

وبعد سبع سنوات من الحرب الأهلية المفجعة في ليبيريا، يرحب وفدي بالسلم الذي بزغ فجره أخيرا في ذلك البلد. ويحدونا الأمل في أن يكون سلما دائما. ونحن نحیی شعب ليبيريا على حسسه السليم. إن السلام لا يستطيع أن يديم نفسه بنفسه. وبالتالي يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم حكومة وشعب ليبيريا في جهود المصالحة الوطنية والتعمير من أجل الحفاظ على السلم والاستقرار وتدعيمهما.

مينداناو بعد أكثر من ربع قرن من التمرد الانفصالي الصريح. وقائد جبهة مورو الوطنية للتحرير الآن هو الحاكم المنتخب لإقليم مينداناو الإسلامي المتمتع بالحكم الذاتي، ورئيس مجلس جنوب الفلبين للسلام والتنمية. ويجري الآن إدماج مقاتلي جبهة المورو في القوات المسلحة الفلبينية وفي الشرطة الوطنية الفلبينية.

حقاً، إن لدينا كأمة وجمهورية الكثير مما يستحق الاحتفال به. بل ويمنحنا هذا سبباً أقوى لنفكر ملياً بشأن العالم ولنسأل أنفسنا أسئلة جوهرية عن حالته الراهنة وعن مستقبله البازغ.

وأحد هذه الأسئلة التي تطرأ على ذهن: هل عالمنا الآن مكان أكثر أماناً؟ إن نهاية الحرب الباردة جعلته كذلك إلى حد ما. ولكن هل العالم آمن بما فيه الكفاية إذا كنا لا نزال نعيش تحت الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل؟ ولحسن الطالع، إن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي، والاستعراض الجاري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يمنحاننا بعض الإحساس بالمزيد من الأمان.

ويجب ألا نقف عند هذا الحد. دعونا نواصل المفاوضات بشأن القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية في حدود أجل مسمى. إن هذه الدعوة دعوة تساندها بالفعل محكمة العدل الدولية التي أقرت في العام الماضي أن على جميع الدول واجباً في أن تتابع هذه المفاوضات بنية حسنة.

وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، دخلت حيز النفاذ معاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية. في ذلك التاريخ انكمش كثيراً حجم عالم الأسلحة النووية. ونحن نحث الدول الحائزة على الأسلحة النووية على دعم هذه الاتفاقية بأن تصبح أطرافاً في بروتوكولها. وفي هذه الدورة، سننظر مرة أخرى في مبادرة تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حالياً وتعزيز التعاون فيما بينها بغية القضاء التام على هذه الأسلحة.

ويتطلب الأمان العالمي أيضاً السيطرة على انتشار الأسلحة التقليدية، وخاصة الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية المضادة للأفراد، سواء أكانت مزروعة أم في المخزون الاحتياطي الوطني. وفي أواسط وقت سابق من هذا الشهر تمخضت عملية أوتواوا، بعد أقل من عام، عن نص لمعاهدة تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

واسمحوا لي أختم بتقرير أمر بديهي: وهو أن السلام أقل تكلفة من الحرب. فلنوحّد كلتا جهودنا لنجعل العالم مأوى للسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دومينغو ل. سيبازون الأصغر، وزير الشؤون الخارجية في الفلبين.

السيد سيبازون (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أقدم إليكم، سيدي، بالنيابة عن وفدي، أخلص تهانئنا لانتخابكم رئيساً للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونود أيضاً أن نهني سعادة السيد تان سري غزالي اسماعيل، زميلنا في الجمعية العامة وشريكنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على قيادته المقتدرة أثناء توليه رئاسة الدورة الحادية والخمسين.

ويسعدنا غاية السعادة أن نهني سعادة الأمين العام كوفي عنان. ونحن ملتزمون بالعمل معه من أجل تحسين منظمتنا.

ستحتفل الفلبين في السنة المقبلة بذكرى مرور قرن على إعلان استقلالها. وفي السنة المقبلة أيضاً يتضمن برنامج الفلبين القيام بمهمة هي أسمى وأقدس مهام الديمقراطية: ألا وهي انتخاب القادة الوطنيين عن طريق الإرادة الشعبية. وإذ نحتفل بإتمام قرننا الأول، باعتبارنا أول جمهورية تنشأ في آسيا، وإذ نتهياً لاختيار من يقودون بلدنا إلى القرن الحادي والعشرين، ننحو إلى التأمل والتفكير ملياً فيما أنجزناه بوصفنا بلداً، وبوصفنا عضواً في مجتمعنا الدولي. اليوم يسود السلام في بلدي. وقد حلت المصالحة الوطنية الآن محل الصراع. وحل التقدم والأمل محل العنف والتمرد.

ففي السنة الماضية، وبفضل حكم وإرشاد منظمة المؤتمر الإسلامي، وبالذات اللجنة السادسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تحت القيادة المستنيرة لإندونيسيا والمساعدة النشطة من ليبيا، عقدت حكومة الفلبين وجبهة مورو الوطنية للتحرير اتفاقاً تاريخياً حقق السلام لإقليم

والعدل في أعقاب صراعات فظيعة. وفي ليبيريا بالذات، نرحب بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بدعم من المجتمع الدولي وبقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي الشرق الأوسط، يتعرض السلام للخطر الشديد نتيجة الإرهاب والعدوان السياسي. وإننا ندعو جميع الأطراف إلى نبذ جميع أشكال العنف والترهيب حفاظاً على عملية السلام التي لم تبدأ إلا قبل سنوات معدودات وحيثاً العالم بأجمعه.

وفي البوسنة والهرسك، حيث لا يزال هناك الكثير للاضطلاع به، فإننا نأسف لتدهور النظام المدني وندين العنف الموجه ضد أفراد الأمم المتحدة.

وفي أمريكا اللاتينية، نرحب بانتهاء الحرب الأهلية في غواتيمالا على نحو مشرف، تلك الحرب التي استغرقت أوارها على مدة ٣٦ سنة.

فهل أصبح العالم مكاناً أكثر أمناً للعالم نفسه؟ إن بيئة كوكبنا عرضة للخطر. ويجب أن تتمثل استجابتنا في التسريع بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تمشياً مع البرنامج الذي اعتمد في حزيران/يونيه الماضي. وكأولوية، يجب أن نعالج النقص في الموارد المالية، والتكنولوجيا والدراسة الفنية والتعاون الدولي الذي يمنح النهوض بتنمية مستدامة على نطاق العالم.

وفي كانون الأول/ديسمبر من هذا العام سنجتمع مرة أخرى لمناقشة صك ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، لمراقبة الانبعاثات الضارة. ويجب أن نتفق من الآن على الحد المستهدف لخفض انبعاثات الغازات، وبخاصة بالنسبة لمن أسرفوا كثيراً في توليدها ولفترة طويلة جداً.

وينبغي أن نسأل أيضاً، ما هو مدى الأمن الذي ينعم به العالم بالنسبة للأفراد من بني البشر؟ لا يمكننا أن نجيب بالإيجاب إلا عندما يصبح مقبولاً على صعيد عالمي أن لكل إنسان ذكراً أو أنثى حقوقه المتأصلة في شخصه، وأن جميع الحقوق الأساسية - سياسية أو مدنية أو اجتماعية أو اقتصادية - يجب أن تكون متوازنة مع بعضها في تواؤم. فطالما كان هناك حق إنساني ينتهك، وطالما أنكر على الشعوب حقها في التنمية، وطالما انتقصت حقوق المرأة، وطالما جرت المتاجرة بالبشر كأموال منقولة، وطالما أسيء إلى العمال المهاجرين، ولا سيما

وسنوقع على هذه المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر. وسواصل أيضاً دعمنا للجهود النبيلة التي تبذلها هذه المنظمة والحكومات الفردية والمنظمات غير الحكومية من أجل تطهير حقول الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام وإعادة تأهيل المناطق المبتلاة بهذه الأدوات الجهنمية.

وفي فجر عهد ما بعد الحرب الباردة، يجب أن ندرك أن احتمال نشوب أخطر الصراعات قد انتقل بصورة شبه كاملة من المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي. وفي منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ، واستجابة لهذا الواقع الجديد قامت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور رائد في إنشاء المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهو منتدى متعدد الأطراف على المستوى الوزاري، لتعزيز الحوار المتعلق بالأمن الإقليمي والتعاون. واليوم يمثل الحوار والتعاون أبرز أسلوبين لضمان الأمن في منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ.

ومع ذلك، تبقى النزاعات في بحر الصين الجنوبي مصدر توتر لمنطقتنا. وفي عام ١٩٩٢ أصدرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلاناً بشأن بحر الصين الجنوبي دعا إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية وحدها وإلى ممارسة ضبط النفس من قبل جميع ذوي المطالب فيه. وأيدت دول أخرى هذا الإعلان. ونحن مصممون على التقدم صوب تسوية هذه النزاعات بما يتوافق مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بينما نتجنب كل الأعمال الضارة بالاستقرار والمخلة بالإحساس بالأمن في المنطقة.

وكشأن كثيرين هنا، تحزننا الأحداث الأخيرة في الحياة السياسية في كمبوديا. ونحن في رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد بدأنا حواراً لمعالجة مسألة كمبوديا، ونحن نتطلع في هذا الوقت نفسه إلى دخول كمبوديا في وقت مبكر في أسرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، يحدونا الأمل في أن تؤدي المحادثات الجارية لا إلى عوائد كبيرة للسلام فحسب، بل أيضاً إلى تعاون أكبر صوب النمو الاقتصادي والتقدم لشرق آسيا.

وفي جنوب أفريقيا، نشاهد، في أعقاب سقوط سياسة الفصل العنصري، جهوداً جريئة ومخلصة صوب تحقيق مصالحة وطنية أعمق. وفي أجزاء أخرى من أفريقيا، نرى تعاوناً إقليمياً نشطاً من أجل تعزيز السلم

نمو الاقتصاد العالمي وتجارته. إلا أن المنافع المتأتية عن العولمة سيئة التوزيع، إذ لا تزال البلدان النامية تعاني من المشاكل القديمة المتمثلة في الدين الخارجي والحمايية في أسواق البلدان المتقدمة النمو.

إن حالة الاضطراب التي شهدتها العملات مؤخرا في منطقة شرق آسيا، وهي المنطقة التي سجلت أفضل نمو في العالم على المدى الطويل، لتذكرا واقعية بأن العولمة يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار حتى في المناطق التي تكون قد ولدت فيها أعظم معدل للنمو. إن وجود المضاربات الدولية الجامحة وما يعانيه السوق من أوجه النقص الأخرى التي تعرقل التنمية بدل أن تساعدنا يشكلان أساسا منطقيًا قويا لتعزيز دور الأمم المتحدة في التنمية العالمية.

إن الأمم المتحدة هي المكان الوحيد الذي يتيح لنا العمل على أن نتحمل معا، الدول الغنية منا والفقيرة على حد سواء، عبء التكيف الهيكلي الذي تفرضه العولمة، ولا يمكننا إلا من خلال الأمم المتحدة تعبئة العمل العالمي المتضافر لدعم التقدم في المناطق الفقيرة من العالم، وبخاصة في أفريقيا، التي تتطلب حاجاتها اهتماما خاصا.

وتحتاج منظومة بريتون وودز ومصارف التنمية المتعددة الأطراف أيضا إلى الإصلاح. إذ ينبغي زيادة تدفقات التمويل الإنمائي العالمية المتعددة الأطراف، لا سيما وأن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية آخذة في الانخفاض.

والبلدان التي تود أن تخفض حصتها في تمويل الأمم المتحدة ينبغي أن تكون على استعداد للقيام بنفس الشيء في المؤسسات المالية الدولية، حتى يتاح للذين يريدون زيادة إسهاماتهم في هذه المؤسسات أن يقوموا بذلك بدون عائق.

وثمة سؤال أساسي آخر يجب أن نطرحه: هل نحن على استعداد، كمنظمة مكونة من الدول، وكأمم متحدة، لأن نواجه تحديات الغد؟

والجواب الوجيز هو "لا".

ولهذا، فإن الفلبين تعتقد اعتقادا جازما بأنه يجب علينا أن نبدأ بإصلاح الأمم المتحدة فورا. ويتعين علينا تعزيز قدرة الهيئة العالمية على الوفاء بمتطلبات

النساء المهاجرات العاملات أو استغلوا، فليس بإمكاننا أن نقول إن العالم هو مكان أكثر أمنا للإنسان. يجب أن نحمي النساء، وأن ننفذ القرارات التي توصلنا إليها في بيجين، ويجب أن نضاعف الجهد لتعميق وتوسيع احترام حقوق المرأة من خلال استخدام الاتفاقات والآليات القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويجب أن نحمي أطفالنا. يجب أن ننفذ بصورة فعالة اتفاقية حقوق الطفل، ويجب أن نضيف إلى هذه الاتفاقية بروتوكولا من شأنه أن ينظم تدابير عالمية ضد استعباد الأطفال والبغاء والمواد الإباحية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نناشد الامتثال للاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

إن حماية حقوق الإنسان تجد أكبر ضماناتها في الديمقراطية. وأي تهديد للديمقراطية يشكل أيضا تهديدا مباشرا وغير مباشر لحقوق الإنسان. وفي العديد من البلدان اليوم، بما فيها بلدي، تتعرض الديمقراطية لخطر اليسار أو اليمين السياسي المتطرف. بل إن التهديدات للديمقراطية هي أكثر خسة وهدرا. ومن بينها الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وستستضيف الفلبين في العام القادم الاجتماع الوزاري الإقليمي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ بشأن الفساد والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وذلك بهدف تهيئة توافق إقليمي في الآراء بشأن أفضل السبل لمعالجة مسألة المخدرات والجرائم الأخرى عبر الحدود الوطنية. وبالنسبة لهذا الاجتماع، يحدونا الأمل بأن يشكل مصدر إلهام لنا وأن يكون إضافة لتوافق الآراء الذي تحقق في الاجتماعات الإقليمية المعقودة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن جهودنا لجعل العالم مكانا أكثر أمنا، وضمان حقوق الفرد، ستفقد الكثير من معناها إذا كنا غير قادرين على الإجابة على السؤال الأساسي: هل تحسنت فرص النمو والتقدم الاقتصادي؟

إن ارتفاع مد العولمة قد ولدت فرصا لم يسبق لها مثيل للعالمين النامي والمتقدم على حد سواء. وإن قبول التنمية ذات التوجه السوقي والتجارة الحرة من جانب عدد متزايد من الدول النامية قد وسع من مدى مشاركتها في

أو غيرها من الوسائل مخرجا مؤقتا، إن تحقق. ولكن هناك خطرا حقيقيا من أن يشجع هذا الاقتراح أولئك الذين عليهم متأخرات على الاستمرار في تأخير مدفوعاتهم للمنظمة.

والفلبين تؤيد الإصلاح. ولكن لا ينبغي أن يُنظر إلى إصلاح الأمم المتحدة كفرصة لجعل منظمنا رهينة. كلنا في صالح إصلاح وتقوية الأمم المتحدة. ولكن يجب ألا يكون وضع مؤشرات للإصلاح شرطا مسبقا لأية دولة عضو لتدفع نصيبها المقرر من النفقات.

وفي غضون المائة سنة التي مضت منذ أن أعلنت الفلبين استقلالها، تعرضت ديمقراطيتنا بين وقت وآخر للخطر من جراء الحرب والاحتلال والديكتاتوريات والسياسات الحزبية. وخلال تلك المائة سنة المليئة بالأحداث، اكتسبنا رؤى نافذة معينة ربما تكون ذات فائدة لما نحن بصدده هنا اليوم. تعلمنا، كبلد، أن علينا أن نتمسك بمبادئ الديمقراطية في جميع جوانب حياتنا القومية، بما في ذلك تعاملنا مع الأمم الأخرى.

وبعد أن خرج شعبي منتصرا في آخر معركة رئيسية لنا ضد القوى المعارضة للديمقراطية منذ أكثر من عشرة سنوات مضت، عقدنا العزم على أن نشارك بقية العالم في خبرتنا. ولذا قمنا بتنظيم أول اجتماع للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة والمستعادة في مانيلا في عام ١٩٨٨. وازدادت عضوية هذا المؤتمر الدولي من الثلاث عشرة أمة التي اجتمعت للمرة الأولى في مانيلا إلى ستة وسبعين بلدا اليوم. وأهنيئ رومانيا لاستضافتها الناجحة للاجتماع الثالث للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة والمستعادة في أوائل هذا الشهر.

ونظرا لتنوع عضوية منظمنا، ليس من الغريب أن تكون بيننا بعض الخلافات حول مسائل أساسية للغاية كالسلام الدولي والتنمية العالمية وحماية الفرد. على الرغم من هذا، أرى أنه ينبغي علينا أن نتمثل جميعا بمبادئ ومُثُل معينة، إن كان لمنظمنا أن تعمل بطريقة سليمة وإن كان للدول الأعضاء أن تتعامل معا بصورة فعالة. هذه المبادئ وهذه المُثُل هي مما تعلمناه من الديمقراطية. فلنعمل معا بكل ما لدينا من طاقة خلاقة متخذين من مُثُل الديمقراطية نبراسا لنا.

عصرنا. وثمة هدف أساسي للإصلاح وهو إعادة التنمية إلى مركز الصدارة في جدول أعمال الأمم المتحدة.

ولذا، فإن الفلبين تؤيد توصيات الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وإذا ما نُفذت هذه التوصيات على النحو المناسب، فإن من شأنها أن تجعل الجمعية العامة أكثر فعالية في الوفاء بمسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق.

وقد قدم لنا الأمين العام تقريرا عن مقترحاته للإصلاح. وهذه المقترحات تستحق دراسة جديّة من جانب الجمعية العامة. وإننا نقدر تشديد الأمين العام على التنمية.

ونحن بحاجة أيضا للتعبير بالمناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالتقدم المحرز في توضيح وتحديد العناصر التي يجب التفاوض بشأنها إذا كان لنا أن نتحرك نحو إجراء أي توسيع لعضوية المجلس.

وتؤيد الفلبين توسيع عضوية المجلس من أجل تعزيز كفاءته وفعاليتيه. وينبغي أن تكون عضوية مجلس الأمن ذات طابع أكثر تمثيلا لمناطق العالم النامي وتعكس على نحو أكبر حقائق العالم المعاصر. وينبغي أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بنفس حقوق الأعضاء الدائمين الحاليين. وينبغي أن يقتصر استخدام حق النقض على التدابير التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

إن الحديث عن الإصلاح أمر جيد. إلا أن حديثنا لن يؤدي إلى شيء إذا كانت منظمنا تفتقر إلى الموارد المطلوبة لتحسين وإنعاش نفسها. لقد عشنا توازن الرعب إبان فترة الحرب الباردة، وبقينا على قيد الحياة. فدعونا نعمل الآن على موازنة دقاتر شيكاتنا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. إن من دواعي السخرية أن نهاية الحرب الباردة كان ينبغي أن تعني انتهاء الإنفاق الحالي الباهظ على الردع. وقد كان من المنطقي توقع إشراك الأمم المتحدة في جزء من هذه الأموال لمساعدتها على النهوض بالسلام العالمي والتقدم والازدهار.

بيد أنه من الواضح أن الأمر ليس كذلك. وربما يوفر صندوق الائتمان الدائر الذي اقترحه الأمين العام بمبلغ بليون دولار والذي يُمول عن طريق الإسهامات الطوعية

لها إلا بالقدر الذي يبدي فيه الكمبوديون أنفسهم استعدادهم لإيلاء فرصة للسلام.

شغلت نائبة الرئيس، السيدة إشمامبيتوفا (قيرغيزستان) مقعد الرئاسة.

وتعكس الحالة في كمبوديا جانبا غريبا للعصر الجديد الرائع الذي تلجه الآن. إن لبعض هذه المشاكل جذورا عميقة لدرجة أنها تقاوم أفضل محاولات المجتمع الدولي، حتى في هذا الوقت الذي يكتسح العالم فيه التحول الناجم عن اتجاهات العولمة. إن الأمم المتحدة ليست غريبة عن المنازعات المستعصية وستظل تمثل أملا من أفضل أمانينا في حل مثل هذه الحالات.

وإذ تعنى الأمم المتحدة بمثل هذه التحديات التقليدية، عليها أيضا أن تواجه الكثير من التحديات الجديدة المعقدة التي جاءت بها عملية العولمة. وواقع الأمر أن العولمة قد أصبحت تعني أشياء مختلفة باختلاف الناس. يرى الكثيرون فيها الأمل في عصر من التقدم والرخاء لا نظير له. فالعولمة في نظر دعائها قد أطلقت العنان لقوى الإبداع ورفع الانتاجية في الاقتصاد العالمي. كما أنهم يهللون للعولمة إذ ينسب لها نشر أفكار وقيم الديمقراطية والحرية في أرجاء العالم.

ومن ناحية أخرى، هناك من يرى أن العولمة قد أصبحت ذريعة عامة لفرض مجموعة معينة من الأفكار والقيم. ويرون أن العولمة تقود إلى احتكار القوة الاقتصادية في يد قلة رعناء لا تلتزم إلا بما تفرضه قوى السوق، بينما يزداد تهميش الأغلبية العظمى من البشر.

والأغلب أن الحقيقة موقعها في مكان ما بين هذين النقيضين. وواقع الأمر أنه يتعين علينا جميعا أن نطور قدرتنا على التعايش مع الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة. وحتى البلدان النامية الأكثر نجاحا لم تفلت من الاضطرابات الهائلة التي يمكن أن يجلبها الاندماج في السوق العالمية، كما يتجلى في الأزمة النقدية التي تمر بها تايلند وبلدان عديدة غيرها في جنوب شرقي آسيا.

والتجربة التي خاضتها تايلند مؤخرا تفيد بأن الازدهار في ظل العولمة الاقتصادية يفرض على البلدان النامية أن تتفهم تماما كيف تعمل قوى السوق وأن تتكيف وفقا لذلك. وقد تعلمت تايلند أن التحرير المالي يتطلب درجة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية تايلند، معالي السيد براشواب شاياسان.

السيد شاياسان (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعرب وفد بلادي لكم، سيدي الرئيس، بسرور عظيم، عن تهانئنا الخالصة لانتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب عن عميق امتنانه لسلفكم السفير غزالي اسما عيل ممثل ماليزيا، لقيادته الفذة وطاقاته الخلاقة خلال العام المنصرم. وأود أيضا أن أهني الأمين العام، السيد كوفي عنان، على الدينامية الجديدة التي جاء بها إلى المنظمة منذ تقلده مهام منصبه في كانون الثاني/يناير الماضي.

تتعقد الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة إزاء خلفية من الانتقال والتحول في العالم. لقد حل محل الفرحة الغامرة التي جاءت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة شعور بالواقعية في النظر إلى التحديات الجديدة التي أصبحت تواجهنا جميعا في هذه الحقبة من العولمة، والتي هي تحديات لا تقل جسامة عن التحديات السابقة. إن التغيرات التي تقودها أنشطة التكنولوجيا وعولمة الأعمال والمعلومات تبدو مستمرة بلا نهاية وهي تتزايد تعقيدا. وفي الوقت ذاته، تواجه الحكومات المهمة الجسيمة المتمثلة في السعي الدائم إلى تبين ماهية النظام الجديد في العلاقات الدولية والتكيف معه.

وعلى الرغم من كل هذه التغيرات، ما زالت بعض مخلفات الحرب الباردة معنا إلى حد كبير جدا. وهذا الواقع يتجسد أمامنا أكثر ما يتجسد في الأحداث المؤسفة التي تشهدها كمبوديا. ولئن كانت الحالة التي تواجهنا في كمبوديا اليوم مختلفة عن تلك التي كنا نواجهها قبل توقيع اتفاقية باريس للسلام، فإن إيجاد حل لها ليس بأقل صعوبة.

كيف يمكننا أن نعالج نزاعا ذا طبيعة داخلية أساسا، خاصة أن قدرتنا على التأثير في الأحداث قد غدت محدودة، وأن الشعور بالإعياء من رؤية الصورة نفسها تتكرر أصبح غالبا علينا؟ من الواضح أننا لا نستطيع أن نولي كمبوديا ظهورنا. غير أن واقع الأمر هو أننا في تايلند وفي رابطة دول جنوب شرق آسيا وفي المجتمع الدولي عامة لا يمكن لنا أن نقف موقف المساندة

الاقتصادي الدولي اندماجا كبيرا لدرجة لا تسمح لنا بما هو أقل من ذلك. نحن لا يمكننا أن نحارب السوق، وإنما ينبغي لنا أن نضمن أن يعمل السوق بفعالية وإنصاف.

وفي الوقت نفسه تبين لنا تجربة تايلند أن هناك دورا هاما للأمم المتحدة لتضطلع به في تنسيق سياسة الاقتصادات الكلية على الصعيد العالمي. وهناك حاجة إلى تعاون أوثق وتنسيق أفضل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والبلدان الصناعية الرئيسية بغية توفير دعم متكامل لتعزيز بناء القدرات في البلدان التي لا تزال اقتصاداتها ضعيفة. وبطبيعة الحال، هناك من يفوز ومن يخسر من العولمة. ولذلك يجب أن تراعي قواعد اللعبة نواحي الضعف والقوة لدى كل البلدان المعنية.

والأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية ومتعددة المقاصد، هي المؤسسة الوحيدة في العالم التي تستطيع إقامة شراكة عالمية بين الدول، صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها. فلا يمكن لأية دولة أو منطقة أن تحقق ما ترجوه بمفردها. ولهذا تلتزم تايلند بدعم الأمم المتحدة. ولهذا ترحب تايلند بمبادرات ومقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام مؤخرا. وأمل أن تمكن هذه التدابير الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية متزايدتين. وأتمنى كل التوفيق للأمين العام في مواصلة تنفيذ هذه المقترحات.

وتعلّق تايلند أهمية كبيرة على تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويسرنا أن السيد كوفي عنان، الأمين العام، قال في مقترحاته المتعلقة بالإصلاح إن تعزيز التنمية المستدامة يجب أن يكون له الأولوية الكبرى في أنشطة الأمم المتحدة. ولئن كانت خطة الإصلاح التي اقترحتها الأمين العام تتطلب دراسة أكثر استفاضة، فإن تايلند يمكنها دعم اقتراحه بتعيين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان - لتحل محل المجموعة القطاعية لعمليات التنمية. ونأمل أن تيسر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مزيدا من التوحيد والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة بدون التفریط في هويتها لكي تتمكن من الاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات البلدان النامية.

عالية من الانضباط في كل من القطاعين العام والخاص. ومن الجوهرى أيضا ضرورة التحلي باليقظة في تحسين القواعد المالية. فضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى تحليل أكثر شمولاً للاقتصاد الكلي بغية تحسين مراقبة الأحوال الاقتصادية الراهنة.

ولكن تايلند لا تزال تحتفظ بقواها الأساسية. فدعائنا الاقتصادية لا تزال تساندها معدلات مرتفعة للغاية من الادخار، وتضخم منخفض نسبيا، وتقاليد عريقة لإطار سياسة موجهة صوب الأسواق. ونحن ثابتون في التزامنا بالأسواق الحرة والمفتوحة. ونعمل بنشاط على توثيق التعاون وتعزيز التحرر الاقتصادي على الصعيد الإقليمي من خلال أطر منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومشروعات التنمية المتنوعة على الصعيد دون الإقليمي.

وفضلا عن ذلك، فإننا ثابتون على عزمنا على تحقيق الحكم السليم ومزيد من الديمقراطية. ويوم السبت الماضي، وافق البرلمان التايلندي على مشروع جديد للدستور يؤكد على الشفافية والمساءلة ودور المشاركة العامة.

وإصلاحنا السياسي يواكب إصلاحنا الاقتصادي. إننا ندرك إنه لا يمكننا أن نؤجل إعادة الهيكلة الاقتصادية بعد الآن إذا كان لنا أن نعود بسرعة إلى الطريق السليم. ولذلك ننفذ بجدية شروط صفقة الإنتاذ الخاصة بصندوق النقد الدولي. ونعمل أيضا مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي على إعادة هيكلة نظامنا المالي، وتعزيز تنافسنا في مجال الصادرات، وإعادة الاقتصاد إلى نموه المستدام الطويل الأمد من خلال الإصلاحات الضرورية للخدمة المدنية، والخصخصة، وإعادة الهيكلة الصناعية، والارتقاء بنوعية قوتنا العاملة، وتكنولوجيتنا، وبنيتنا الأساسية.

وأفضل أن أعتبر هذه الأزمة ضارة نافعة. فلئن كنا اضطلعنا بأشياء كثيرة في الماضي على نحو صحيح، بما فيها التصنيع التدريجي وتحرير التجارة والاستثمار الدوليين، فإننا، بالنظر إلى الماضي، نجد أن قدرة الاقتصاد الكلي لم تكن كافية لمواكبة سوق رأس المال التي تزداد انفتاحا. وعولمة التجارة والأموال تجبرنا على زيادة قدرتنا التنافسية من خلال التحلي بقدر أكبر من الانفتاح والشفافية. واقتصادنا مندمج في النظام

اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدودون شروط. وقد نظرت تايلند دائما إلى التزامها المالي بجدية وبذلت كل جهد للوفاء به. وتايلند من بين البلدان الثمانية والعشرين التي دفعت اشتراكاتها في الميزانية العادية لعام ١٩٩٧ بالكامل وفي الوقت المحدود.

وتعتقد تايلند أن إحدى مهام الأمم المتحدة الرئيسية هي وضع معايير في القانون الدولي، وظهر في السنوات الأخيرة اتجاه مشجع لبذل جهود للنهوض بقضية القانون الدولي عن طريق وضع معايير وصكوك دولية. وتمثل هذه المعايير والصكوك رغبة الشعوب في العيش في عالم أحسن تنظيما. وستواصل تايلند تقديم الدعم لجهود إنشاء محكمة جنائية دولية وكذلك وضع صكوك قانونية جديدة لمكافحة الإرهاب، والمشاركة في هذه الجهود بنشاط. وتأمل تايلند أن تصبح في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام من بين الموقعين على معاهدة أوتاوا التي تحظر جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نعتقد أنه لا توجد جريمة أكبر من زرع ألغام تستهدف المدنيين الأبرياء أو قتلهم. وقد آن الأوان لأن نضع حدا لهذه المسألة. وفي نفس الوقت، ينبغي تكريس جهود أكبر وموارد أكثر لإزالة هذه الألغام الأرضية وتدميرها.

وتود تايلند، بوصفها من الموقعين على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، التي أبرمت في بانكوك أثناء مؤتمر قمة بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٥، أن تغتنم هذه الفرصة لتنهئ حكومات آسيا الوسطى على مبادراتها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. فجهودها التي تستحق الثناء تعزز الدليل القوي على أن شعوب العالم لم تعد تطيق الأسلحة النووية. وفي الوقت الحالي، بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموقعة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في مناطقها أكثر من مائة دولة، وهي معاهدات تغطي الآن جزءا أكبر من العالم، يشمل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وقريبا آسيا الوسطى. إن ما نشهده هنا هو شراكة جديدة، شراكة بين شعوب العالم التي ترعبها الترسانات النووية وتتمنى إزالة أسلحة التدمير الشامل الخطرة هذه عن وجه الأرض.

وترحب تايلند أيضا بتجسيد فكرة عوائد التنمية عن طريق تحويل الموارد من الإدارة إلى أنشطة التنمية. ووفقا لخطة الإصلاح، سوف تخفض التكاليف الإدارية بنسبة الثلث، وتخفض القوة العاملة بمقدار ١٠٠٠ وظيفة، وتخفض الأعمال الورقية بنسبة ٣٠ في المائة. ومع ذلك، فينبغي ألا يكون هذا التخفيض غاية في حد ذاته. وينبغي أن يركز عنصر الإصلاح الرئيسي على كيفية إدارة الصناديق وتنفيذ البرامج ليتسنى تحقيق تنمية منصفة، وهذا هو هدفنا المشترك.

هناك نقطة أخرى هامة في خطة الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام وهي الاقتراح بحشد مزيد من الموارد لأنشطة الأمم المتحدة التشغيلية. وتنظر تايلند إلى الأمم المتحدة على أنها المحفل الرئيسي لإقامة شراكة منصفة وقابلة للتطبيق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية شراكة ينبغي أن تلبى احتياجات وطموحات العالم النامي. وقد أعاق التناقض المطرد في التبرعات للموارد الرئيسية قدرة صناديق وبرامج الأمم المتحدة على القيام بالأدوار المخصصة لها. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام بشأن الوسائل الخلاقة لتعبئة موارد مالية جديدة للتنمية. ويشكل القطاع الخاص مصدر دعم مالي محتمل، وذلك كما تجلى بتبرع السيد تيرنر بمبلغ بليون دولار. بيد أن التمويل من القطاع الخاص ينبغي أن يكون إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، لا بديلا لها.

إن إعادة تشكيل مجلس الأمن هي جزء هام أيضا من إصلاح الأمم المتحدة. فعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن "حق النقض" المتناقض، وإن كان قويا، لا يزال موجودا في هذه المؤسسة التي يفترض أنها الأكثر ديمقراطية. إلا أنه مما يثلج الصدر أن يلاحظ المرء أن هذه المسألة تناقش على نطاق واسع. وتعتقد تايلند، وشركاؤها في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وكذلك بلدان حركة عدم الانحياز، أنه ينبغي تقليص سلطة حق النقض بغية إلغائه نهائيا. وينبغي توسيع مجلس الأمن نفسه، مع أخذ زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة بعين الاعتبار، لتعزيز طبيعته الديمقراطية والتمثيلية، وفي نفس الوقت، إيلاء الاعتبار اللازم لكفاءته وفعاليتها.

إلا أن جميع جهود الإصلاح هذه لن تسفر عن شيء بدون التزام ثابت من الدول الأعضاء. والدول الأعضاء ملزمة، بموجب الميثاق، بتحمل نفقات المنظمة بدفع

ظل ثورة التكنولوجيا التي نشهد، في ظل الانفجار الديمغرافي الذي نعيش، في ظل تطور الأسلحة الفتاكة المدمرة، في ظل عجز البيئة المتزايد عن تلبية متطلبات الإنسانية، تزداد الحاجة إلى مثل تلك المرجعية كوسيلة أساسية لفض النزاعات والصراعات والتناقضات.

إن تلك المشاكل والمخاطر وسواها تفرض تفعيل آلية الأمم المتحدة، وتثبيت الثقة بها، بعدالتها وصدقيتها وفعاليتها وغياب الهيمنة عن قراراتها، وزوال الخلل في توازناتها، وتوحيد المعايير في تطبيق قراراتها، كي لا يبقى أحد فوق القانون الدولي، وكي لا تسقط الأمم المتحدة كمرجعية عالمية لحل النزاعات بديلة عن المواجهات الساخنة والمدمرة. ومن هنا يؤيد لبنان بحماس تطوير مؤسساتها، لا سيما على مستوى مجلس الأمن من خلال تطوير التمثيل الجغرافي والعددي العادل، باتجاه واقعي تفرضه المتغيرات، وباتجاه محو صورة الخلل التي تكونت لدى البعض حول ممارسة مجلس الأمن دوره.

إن لبنان يتبنى مبدأ المداورة، بالنسبة للمقعد الدائم، مؤكداً على الموقف العربي المعرب عنه في الورقة المقترحة بهذا الشأن.

كما أن المقترحات التي قدمها الأمين العام لإصلاح المنظمة لقيت اهتمامنا الكامل، ونقوم بدراستها بالتفصيل. ونرى ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة، وجعل التنمية في مقدمة أولويات المنظمة، مع تأكيدنا على دور اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.

تحت عنوان خفض المصاريف وتحجيم الموازنة، خسرت منظمات من الأمم المتحدة، وعلى رأسها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كثيراً من فاعليتها في تأدية الخدمات الاجتماعية والطبية والتربوية في الدول المضيفة للاجئين. إن ذلك يلقي على عاتق تلك الدول، وفي طبيعتها لبنان، مسؤولية مضاعفة يصعب عليها تحملها، في الوقت الذي يجب أن تتجلى فيه مسؤولية المجتمع الدولي في تصحيح الظلم والإجحاف اللذين حلا باللاجئين. إن هذا الواقع المرير لا يخلو من نوايا مبطنة تهدف أحياناً إلى الضغط من أجل فرض استيعاب تلك الدول للاجئين، كخطوة باتجاه تذويب قضية عودتهم، وفرض استيطانهم في الدول المضيفة. لا، بل إن هذا الواقع يستعمل كورقة ضغط على الدول

إن البيئة الدولية التي نعيش فيها تتغير بسرعة. فقد حدثت في السنوات الماضية الأخيرة عدة تطورات مشجعة. إلا أننا نجد أنفسنا أيضاً نجابه بتحديات جديدة تزداد تعقيداً باستمرار. وللتغلب على هذه التحديات، تحتاج الأمم المتحدة، كمنظمة، بصيرة ثاقبة وقدرة إبداعية. إلا أن الأهم من ذلك هو ضرورة أن يتكلم أعضاؤها بصوت واحد حول القضايا التي تجابه البشرية. وإذا كنا نريد النجاح في ذلك، ينبغي تكوين شراكة عالمية، سواء كانت في ميدان التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو حماية البيئة أو المساعدة الإنسانية. وينبغي أن ندرك عاجلاً لا آجلاً أن مصائرنا في هذا العالم المعولم مرتبطة بعضها ببعض أكثر بكثير مما نعتقد. وقد آن الأوان لقيام هذه الشراكة. والأمم المتحدة هي المكان المناسب لبدء هذه العملية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فارس بويز، وزير خارجية لبنان.

السيد بويز (لبنان): إنني، إذ أتوجه بالشكر والتقدير إلى الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد غزالي اسماعيل، للدور الذي قام به خلال ولايته، أود أن أهنئ رئيس الدورة الحالية، السيد هينادي أودوفينكو، متمنياً له النجاح في مهمته من أجل تفعيل دور الأمم المتحدة وتحسينه في هذه الظروف التاريخية التي تقتضي، أكثر من أي وقت مضى، جهداً وتصميماً وعزيمة وإيماناً.

نصف قرن مضى من عمر الأمم المتحدة، منذ طمحت الإنسانية، يوم ولادتها، أن تبني من خلالها مرجعية عدل وحق وسلام، تطرح الدول والشعوب عليها قضاياها، فتحتكم إلى عدلها، وتلجأ إليها للدفاع عن حقها ساعة يهدر، والوقوف إلى جانبها ساعة تستضعف.

لقد طمحت الإنسانية، عبر ولادة الأمم المتحدة، إلى إنهاء زمن الحروب، وفتح مرحلة سلام ووثام، وسيادة أوطان وحرية شعوب، واستقلال دول في خياراتها وتطلعاتها وأحلامها وشخصيتها.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، في ظل عصر المواصلات والاتصالات وسقوط الحواجز والحدود، في

حققت في زمن الحكومات الإسرائيلية السابقة، ضاربين عرض الحائط بمبدأ استمرارية الحكم، ومبدأ دوام الالتزامات الدولية. لا، بل بدل التقدم باتجاه السلام أصبح الهدف الأوحد محو ما كان قد تم من خطوات ولو متواضعة. وبدل السعي إلى السلام الحقيقي، حلت المناورات الإعلامية التي تهدف إلى تخدير وتضليل الرأي العام، كما حلت اللقاءات الاحتفالية التي تهدف إلى الإيحاء بأن الحوار مستمر. وبدل العمل على حل النزاع الأساسي، حل الإلحاح على فرض التطبيع عبر المؤتمرات الاقتصادية، كشرط مسبق قبل حل المشكلة السياسية والقانونية، بدل أن يأتي ذلك طبيعياً كنتيجة للحل الأساسي.

أمام تفاقم المأزق الداخلي، لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى تصعيد الوضع على الحدود وفي مناطق احتلالها، من أجل التمويه على سحق السلام، وطبقاً لمبدأ التحريض والتحدي من أجل توحيد الصف الداخلي.

لقد تابعت إسرائيل اعتداءاتها على جنوب لبنان وبقاعه الغربي، تارة من أجل تعبئة الرأي العام الإسرائيلي ضد السلام، وتارة من أجل تفريغ المبادرات الدولية من مضامينها السياسية.

فاستمرت الاعتداءات، عبر القصف المدفعي، والغارات الجوية، والعمليات الداخلية، على القرى والمدن، على الأطفال والنساء والشيوخ والمنازل، واستمر الهدم والتخريب، واستمر اعتقال المواطنين في المعتقلات العسكرية الإسرائيلية، دون أن تتمكن الأمم المتحدة أو المؤسسات الدولية حتى من زيارتهم، ودون أن تتحقق لهم بديهيات حقوق الإنسان، في الدفاع والمثول أمام محاكم عادلة. لقد أعيد إلينا البعض منهم جثثاً، وأتانا البعض الآخر معذباً مشوهاً، كل ذلك في زمن حقوق البيئة والنبات لا بل الحيوان.

بالرغم من ذلك، وكلما طال الاحتلال، كلما غرقت إسرائيل في مستنقع الجنوب، الذي أصبح جحيماً لها. لقد أصبح المحتل أسيراً، والمعتدي رهينة، أمام صمود شعب ومقاومة أبنائه، فتكبدت إسرائيل خسائر فادحة، تطرح عليها اليوم جدوى ومنفعة استمرار احتلالها لجنوب لبنان خاصة وأن هذا الاحتلال فشل في تأمين أمنها بل أصبح بحد ذاته مصدر خسائرها وثغرة اطمئنانها.

المضيئة من أجل الرضوخ لشروط سياسية لا يمكن أن تقبلها.

إن استمرار المجتمع الدولي، متمثلاً بالأمم المتحدة وباللجان المانحة، في تأدية واجبه بانتظار حل سياسي لوضع اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لحق العودة كما أقرته الأمم المتحدة، ولمبدأ تجميع العائلات، ولأسس عملية السلام، تلك المثابرة تبقى ضرورية وحيوية ريثما يأتي الحل.

وكم كنا نأمل أن نأتيكم هذه السنة، بعد سنوات طويلة من المعاناة، شاكرين حلول السلام في ربوع لبنان ومنطقة الشرق الأوسط، عبر نجاح عملية مدريد التي انقضت على انطلاقتها أكثر من ست سنوات تضاف إلى سنة مضت تحضيراً لها. لقد استبشرنا حينذاك بالمبادرة والرعاية والمضمون، لأن المبادرة كانت دولية، ولأن الرعاية كانت نافذة، ولأن المضمون ارتكز على أسس سلام عادل ودائم وشامل. استبشرنا، لأن السلام المطروح بُني على مبدأ تطبيق القرارات الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى حل توافقي لمدينة القدس، وعلى وقف سياسة الاستيطان والتوسع من قبل إسرائيل، وعلى الإقرار بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

كل ذلك، على أن نباشر بعده البحث في نظام إقليمي يحل القضايا الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما قضية اللاجئين الفلسطينيين، ويشق طريق الإنماء في المنطقة.

لقد دخلنا عملية السلام هذه، معتبرين أن الأسس قد أقرت في مدريد، وتم الالتزام بها منذ حينه من قبل الدول المشاركة، حيث بقي على الوفود الممثلة أن تدخل مباحثات تطبيقاً لذلك.

إلا أن مجيء الحكومة الإسرائيلية الحالية ورئيسها قد أسقط كل تلك الآمال من خلال الممارسات الحاصلة. لقد أسقطوا مبدأ الأرض لقاء السلام، طامحين إلى استبداله بمعادلات جديدة. لقد تنكروا لضرورة تطبيق القرارات الدولية، مطالبين بإعادة تفسيرها. لقد تنكروا لضرورة إيجاد تسوية لقضية القدس، فضموها. لقد تنكروا لالتزاماتهم بالانسحاب من الجولان السوري المحتل فأكدوا ضمه. لقد نسفوا مبدأ وقف الاستيطان، فاستفحلوا استيطاناً، ولقد تنكروا لكل ما كانت المفاوضات قد

لما فعلت بوجه دول عديدة في العالم في السنوات الأخيرة.

لقد حان الوقت، أو يُسترد الدور. لقد حان الوقت إلى العودة إلى أسس السلام كما أقرت في مدريد، وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى ضرورة تطبيق القرارات الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وإلى معاودة المفاوضات، من النقاط التي كانت توصلت إليها على جميع المسارات، وإلى وقف فوري للاستيطان، وإلى حل لمدينة القدس، وإلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وتحديد الحقوق السياسية لشعب فلسطين، وإلى الانسحاب من الجولان السوري إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإلى الانسحاب الكامل من جنوب لبنان وبقاعه الغربي حتى الحدود المعترف بها دولياً تمكيناً للدولة اللبنانية من بسط سلطتها الذاتية وفقاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن المراهنة على سلام يتجاهل هذه الأسس ستبقى مراهنة فاشلة قد تشعل المنطقة برمتها. إن المراهنة على سياسة العزل والاستفراد، والفصل بين المسارات، ينقضان مبدأ السلام الشامل، ولا يمكن أن ينجحا السلام، لأن النزاع في أساسه هو شامل ولم يكن يوماً بين دولة عربية وحدها وإسرائيل، لا بل كان دوماً بين العرب وإسرائيل ومن هنا لا يمكن للسلام إلا أن يكون شاملاً.

وطالما أن هناك مساراً مغيباً عن الحل سيبقى السلام مستحيلًا. إن تداخل المسارات يظهر تداخل وترابط القضية، فلا يعتقد أحد أن مساراً وحده، سيصمد ساعة تبقى المسارات الأخرى مغيبة.

إن لبنان، بفعل موقعه في قلب الصراع، قد عانى الكثير، لكنه اليوم يكذب التحليلات والتوقعات التي راهنت على زواله، مثبتاً للعالم مرة أخرى خلال تاريخه الطويل والعريق، أنه أصلب من أن يذوب.

إن حقاً وراءه شعب كشعب لبنان لا يضيع. ساعة يتحرر جنوب لبنان وبقاعه الغربي، فتمتد سيادته إلى كل أراضيه، وساعة تثبت مصداقية الأمم المتحدة بمرجعية قراراتها، وساعة تخلو المعتقلات الإسرائيلية من أبريائنا ومقاومينا، وساعة تتوقف الدماء من ري أرضنا، عندئذ فقط يختم الجرح وتتوقف الدموع ويطمئن الجميع إلى سلام حقيقي عادل ودائم وشامل،

لقد سمعنا على أثر هذا الواقع كلاماً إعلامياً مضللاً يتحدث عن استعداد للانسحاب.

علينا أن نظهر الحقيقة، وهي أن ما يقابل موقف لبنان الثابت، بالنسبة إلى انسحاب كامل إلى ما وراء الحدود الدولية بشكل يمكن الدولة من بسط سيادتها بقواتها الذاتية، فإن الموقف الإسرائيلي لا يزال يخفي إعادة تمركز وإعادة انتشار بدل الانسحاب الكامل. ولا يزال يخفي شروطاً تهدف إلى إبقاء نقاط تمركز ومراقبة، والحد من سلطة الدولة، وفرض دور للميليشيات التي خلقها، وفرض رقابة على سلطة الجيش اللبناني الذي قد ينتشر، وغير ذلك من شروط تحد من أية سيادة لبنانية مفترضة ساعة يتم الانسحاب.

لا بد لي بهذه المناسبة أن أحيي شهادة ودماء ضباط وأفراد القوة الدولية وآخرهم الجنود الإيطاليون الأربعة والعريف الإيرلندي، حيث اختلطت دماؤهم بدماء اللبنانيين ذوداً عن أرض الجنوب، مشيداً أيضاً بدور هذه القوة قيادية وأفراداً لما تقوم به في أصعب الظروف وأقساها وفي أكثر المهام تعقيداً.

وبعد ما بدأت شعوب المنطقة تتأقلم مع مناخ سلام آت، ها هي اليوم تُدفع مجدداً، إلى منطق العنف والتصادم وحتمية التصدي والمقاومة.

بعد ما بدأت الخطط الإنمائية توضع لمنطقة الشرق الأوسط، وبدأ اهتمام العالم بمستقبلها السلمي، عاد الحذر بل التشاؤم وسقط الأمل.

بعد ما استتوت حكومت إسرائيل بممارسة نقض قرارات مجلس الأمن المتعلقة بسياساتها الاستيطانية، ها هي اليوم بالذات تتحدى هذه القرارات مستفحلة على ما تبقى من عملية السلام.

إن من حق المجموعة الدولية التي تنعكس عليها أوضاع المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر أن تحاسب وتحاكم.

إن من حقها لا بل من واجبها، أن تتحرك عبر منظمة الأمم المتحدة.

لقد أوكلت هذا الأمر لغيرها في مناسبات عديدة آملّة بالحل، كما تمنعت دوماً عن فرض قراراتها خلافاً

"كما أود أن أشير إلى الدور البارز الذي لعبه الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق، في قيادة هذه المنظمة بفاعلية وثقة. وله بذلك من جانبنا أكبر تقدير.

"قبل عامين احتفلت الأمم المتحدة بمرور خمسين عاما على قيامها وسط أجواء مفعمة بالتفاؤل حول دور المنظمة في التصدي للقضايا التي لم يستطع العالم إيجاد حل لها خلال نصف قرن بسبب طبيعتها التي عقدتها استقطابات الدول الكبرى خلال الحرب الباردة. وقد نبغ ذلك التفاؤل من قناعات بأن التفاهم الكوني الذي يسود العالم سيأتي بالإرادة الحاسمة للتعامل مع ما تبقى من قضايا تهدد الأمن والسلام الدوليين. ثم إن الوعي المنتشر بين الشعوب حول أهلية الأمم المتحدة سيسهم في إنجاح المنظمة في تجاوز المشاكل العالقة. كما أن سجل الإنجازات الرائع أكسب المنظمة مصداقية جماعية في حيوية ومرونة الآليات التي تملكها.

"لقد اطلعت الكويت باهتمام كبير على الإجراءات والتوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام السيد كوفي عنان، المقدم إلى الجمعية العامة في منتصف شهر تموز/يوليه الماضي. وأود في هذا الصدد تسجيل دعم الكويت لهذا البرنامج وتقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومساعدوه لتحقيق هذا الإنجاز الكبير. فالتقرير علمي في نهجه، واقعي في نظره. وهو يركز على عنصر الكفاءة دون محاباة، وعلى ضرورة تحسين الحالة المالية للمنظمة الدولية من خلال اقتراح إجراءات للضبط الداخلي وتوصيات عملية كي تصبح الأمم المتحدة أقوى فعالية في أدائها، وأكثر إبداعا في أساليب معالجاتها، وأشد تركيزا على اهتماماتها الكونية.

"وقد لاحظنا، بكل تقدير، التقارير التي قدمتها فرق العمل لإعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة وتطوير أعمالها من أجل مواكبة الفصل الجديد الذي تعيشه المنظمة بعد أن تخطت الخمسين من عمرها، وبعد أن تلاشت أجواء المواجهة، وبدأ تعاملها على نحو أشمل مع قضايا إنسانية، وثقافية، وسكانية، وبيئية لم تكن في مقدمة أولوياتها. كما أننا من وعينا لحقائق حياة اليوم، ندرك أن النظام الدولي ما زال يمر بمرحلة ماثلة لا نستطيع التنبؤ بما سيؤول إليه. فليست المرحلة الراهنة مرحلة القطب الواحد كما يتصور البعض، بل

يعيد إلى أرض الحضارات والأديان والثقافات، موقعها في الحاضر والمستقبل كما كان دوما عبر تاريخها الطويل.

لن يبقى الرهان على السلام بيدنا إلى الأبد. إن السلام الذي دعمتموه يحتضر اليوم. وإن كان ترميمه صعبا، فسقوطه النهائي أصعب، لا بل سيفلق الباب أمام أية محاولة في المستقبل المنظور، مهددا السلام العالمي ومشعلا شرارة سيصعب حصرها وحصر امتدادها لاحقا. أثار الله خطي من يسعى إلى سلام عادل وليس مجحفا، منصف وليس ظالما، رضائي وليس مفروضا، يحترم ذكرى من استشهد، ويفي حق من يناضل. سلام يرفع الظلام عن أرض الأنبياء والرسول. سلام نعتني به ونفخر.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، يسرني أن أنقل إليكم التحيات والتمنيات الطيبة من معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية، وأسفه الشديد لعدم تمكنه من المشاركة الشخصية في هذه الدورة نظرا لارتباطات طارئة، وقد كلفني بإلقاء كلمة دولة الكويت نيابة عنه.

"السيد الرئيس، باسم دولة الكويت، يسعدني أن أعبر لكم عن التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن واثقون من قدرتكم على قيادة مداوات الدورة بكفاءة وبإنجاح، خاصة في ضوء التجارب الواسعة التي اكتسبتموها من خلال عملكم في هذا المحفل الدولي الهام، ومن خلال المناصب الرفيعة التي تقلدتموها. وفي نفس الوقت، أود أن أشيد بالعلاقات التي تربط بلدنا والقائمة على التفاهم والمصالح المتبادلة.

"كما يسعدني أن أنوه بالجهود الكبيرة التي بذلها سلفكم السفير إسما عيل غزالي، رئيس الجمعية العامة في الدورة الماضية، والتي تميزت بالجدية والتفاني وحسن الدراية مقدرًا حجم الإنجازات التي تحققت خلال رئاسته خاصة في إعطاء الجمعية العامة دورها الهام والحقيقي في مجال العلاقات الدولية.

"إنني أحيي معالي الأمين العام الجديد السيد كوفي عنان على توليه مقاليد إدارة المنظمة الدولية. فقد برز من داخل البيت ويتميز بأنه رجل الإدارة ومثال الحكمة ونموذج الإخلاص للأمم المتحدة وأهدافها السامية.

"ثانيا: التأكيد على مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمدخل أساسي للأمن التقليدي والتعامل الجماعي مع متطلبات التنمية وإدخال المؤسسات الدولية للإسهام في رفع مستوى المعيشة في الدول الفقيرة التي تعاني من معوقات التنمية.

"ثالثا: الإيمان بأهمية الإنسان كجوهر للعلاقات فيما بين أفراد المجتمع الواحد ثم فيما بين الشعوب. وهذا يعني الانتصار للحفاظ على آدمية الإنسان في مواجهة النظم الدموية التي تعتدي، بشكل فاضح، على مبادئ حقوق الإنسان وتدمر شعوبها من أجل الاستئثار بالسلطة. وهذا يعود بنا إلى ضرورة صون المبادئ التي جاءت في إعلان حقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ وفي ميثاق الأمم المتحدة.

"رابعا: تبني سياسات مسالمة من قبل أعضاء الأسرة الدولية، تنبذ العنف، وتعترف بالمصالح المشروعة للأخرين، وتحترم حقوقهم، وتسعى إلى توسيع دوائر المصالح المتبادلة. ثم تعطي الأولوية للتنمية، وترفض سباق التسلح، وتتخلى عن السلوك والتعبيرات السياسية المخلة بالأمن، تراعي التحضر في التعامل بين الشعوب، لا تبحث عن امتيازات على حساب الآخرين، ولا تمنح نفسها دورا تاريخيا وهميا خارج العدالة والمساواة وحكم القانون.

"حقا إن عالم اليوم لهو كوكب صغير متداخل في مشاكله، قضايا الملحة ومسؤولية عالمية. فمن زاوية إنسانية عالمية نرى أن ازدهار الشمال يبهت في ظل فقر الجنوب، ولا يهدأ الأمن في أوروبا على خلفية إهمال أفريقيا، ولا يطمئن الإنسان في أمريكا أمام الانفجار السكاني في آسيا ومع اتساع الفجوة بين من يملك بكثرة وبين من يتألم بحسرة. إن التعامل مع المستجدات في البيئة العالمية يتطلب مفهوما شاملا للأمن يعتمد على التفاهم والتعايش والمصالح المشتركة والاستفادة من ثورة التكنولوجيا في إدارة المشاريع الحيوية بدلا من تطبيق المفاهيم القديمة للأمن المعتمدة على توازن القوى، وقوة الردع، والتواجد العسكري.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

هي مرحلة تعدد الأقطاب. إذ لم تعد القدرة العسكرية وحدها هي الفيصل النهائي في تحديد القطبية. بل هناك التفوق التكنولوجي الهائل الذي يمكن بعض الدول من الإسهام البارز في صياغة الاستراتيجية العالمية. وهناك القوة الاقتصادية التي جمعت الدول الصناعية الكبرى في شكل تجمع له ثقل في تنفيذ هذه الاستراتيجية العالمية، ناهيك عن التجمعات الاقتصادية العملاقة القائمة في عالمنا اليوم.

"ولهذا، فإننا نتوقع من الفريق العامل الذي ينظر في إصلاح وتوسعة عضوية مجلس الأمن منذ أربع سنوات أخذ الحقائق المستجدة في الاعتبار، مع التأكيد على أن يكون المجلس الجديد، عند الاتفاق على توسعته، معبرا عن قدرة جماعية حازمة في التعامل مع المشاكل. وأن يكون الأعضاء الدائمون قادرين سياسيا، مساهمين عسكريا، مبادرين ماديا؛ يملكون الإرادة، عارفين بإدارة الأزمات، ولا يترددون وقت الحسم. فليست العضوية في مجلس الأمن امتيازًا بل مسؤولية، وليست وسيلة بروز وإنما حصيلة قناعة. كما ندعو إلى أن يكون مجلس الأمن في تركيبته القادمة مرآة لتحول العالم نحو الكونية والشفافية من أجل توفير الاطمئنان لدى أعضاء الأسرة الدولية شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، لا تفصلهم مفاهيم أمنية بعضها صالح للشمال وآخر مناسب للجنوب.

"ونؤكد في هذا السياق على التزامنا الكامل بالموقف العربي وكذلك بموقف دول حركة عدم الانحياز اللذين تم التعبير عنهما في مناسبات عديدة خلال اجتماعات الفريق العامل.

"لا شك في أن الوصول إلى مرحلة مفهوم الأمن الموحد غير التقليدي يتطلب الاسترشاد بحقائق هامة دعوني أشير إلى بعضها:

"أولا: الإيمان بأن أمن الإنسانية واحد قد يصعب في نهاية المطاف تجزئته. فقد تشابكت مصالح الأسرة الدولية وانفتحت الحضارات والثقافات بعضها على بعض. وأضحت المشاكل التي تواجه الإنسان كونية في طبيعتها، معقدة في حلولها، متعددة الأبعاد في أضرارها.

إطارها الشكلي والدعائي، دون تقدم حول مصير هؤلاء البشر الذين أدخلهم النظام العراقي في أساليب دبلوماسية المساومة التي ينتهجها. ولا يزال العراق كذلك يرفض إعادة الكثير من الممتلكات الكويتية للقطاعين العام والخاص، وأبرزها منظومة الدفاع الجوي، ومعدات عسكرية أخرى، بالإضافة إلى وثائق الدولة الرئيسية والتي سميت في مجلس الأمن بذاكرة الدولة.

"ومن الالتزامات الهامة الأخرى التي لم يف النظام العراقي بها موضوع إزالة أسلحة الدمار الشامل الذي تتولى اللجنة الخاصة الإشراف عليه. وفي هذا الإطار، لا يزال النظام العراقي، وبعد سبع سنوات من قبول الشروط، يمارس هواية التسويف والمماطلة والخداع. فهو يخفي الأسلحة ولا يعترف بوجودها إلا بعد حصول اللجنة الخاصة على أدلة قاطعة تثبت حيازة العراق لها. وينكر امتلاكه لأنواع من الصواريخ والمكونات البيولوجية ثم يتراجع بعد أن تكشفها فرق التفتيش الدولية.

"إن الكويت ترحب بقرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧) الخاص بتمديد أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي يهدف إلى تخفيف معاناة شعب العراق الشقيق. لقد طالبت هذه المعاناة نتيجة لإخفاقات النظام العراقي في تنفيذ المطلوب منه ولتبنيه سياسات التسويف والاحتتيال. ومن جهة أخرى فإن العراق مدعو إلى انتهاج سياسة سلمية مع دول الجوار تثبت حسن نواياه. وهذا هو شرط جوهري للحفاظ على الأمن الإقليمي الذي قضى عليه النظام العراقي.

"ونحن في الكويت لنا تجارب مريرة مع نوايا النظام العراقي الذي يحاول التوسع جغرافيا، والتميز إقليميا، والتفوق عسكريا على حساب حقوق الآخرين وعلى حساب أمنهم وسلامتهم.

"وانطلاقا من حرصنا على استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، فإننا نؤكد على ضرورة المحافظة على وحدة وسلامة الأراضي العراقية.

"إن الهدف الأسمى هو بناء النظام الإقليمي الصلب والراسخ على قواعد التفاهم بين دول الجوار الساعية إلى توسيع قنوات المصالح المتبادلة، على أسس من الاحترام وعدم التدخل والتعايش المتحضر

"إن سجل الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة ينبغي له أن يزيد من تحفزها للمضي قدما في النهج الذي تبنته المنظمة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة.

"إننا نرحب بالتوجه نحو تحريم إنتاج وتخزين واستخدام الألغام الأرضية. فهذه خطوة تضاف إلى خطوات أخرى تحققت مثل اتفاقية تحريم الأسلحة الكيميائية ومعاهدة حظر التجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من هذه الاتفاقيات وغيرها، فإن بعض الدول لا تزال تصدر أسلحة الدمار الشامل كمصدر لزيادة دخلها القومي. كما نرحب بالقواعد التي تم التوصل إليها لضبط التسلح، ولتخفيف مستوى التهديد النووي، وتشديد المراقبة على تجارة السلاح، وتحقيق الشفافية في مجال النفقات العسكرية. كما لا يمكن لنا التقليل من حجم الإنجازات في مجال عمليات حفظ السلام حيث استطاعت المنظمة الدولية تطويق المخاطر ونزع فتيل الانفجار في العديد من الحالات، وإن لم تحسم الكثير من القضايا الإقليمية المعلقة التي لا تزال تشكل بؤر التوتر.

"غير أننا في الكويت لا نملك في هذا المقام إلا أن نستذكر باعتزاز الحزم الذي اتسمت به معالجة مجلس الأمن لعدوان النظام العراقي على دولة الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. فقد تميز رد فعل المجلس بالصلابة في رفض العدوان، وبالحزم في مواجهته، وبالحرص في إجهاضه عبر سلسلة قرارات حدد فيها المجلس موقفه الواضح، بدأها بالرفض ثم الردع، وأنهاها بالحرص. وأصبحت تلك الحالة بكل أبعادها وذيلها سابقة تاريخية قد تصبح أساس أرضية صلبة للتعامل مع أي عدوان مماثل أيا كان مصدره على أية دولة.

"لكن العراق، ورغم حاجة شعبه الماسة إلى رفع العقوبات الاقتصادية عنه، لم يستجب بعد لشروط أساسية لرفع تلك العقوبات. فهناك مشكلة الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا دول أخرى. فهذه قضية إنسانية تجسد مآسي مئات من العائلات التي لا تعرف مصير أبنائها، وأطفال يستصرخون الضمير لنجدة آباءهم. فلا تزال اجتماعات اللجنة الثلاثية في جنيف، واجتماعات اللجنة الفنية المنبثقة عنها على حدود البلدين مستمرة في

"إن الكويت لتؤكد في نفس الوقت أهمية الانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧. فهذا أمر لا يمكن تجاهله إذا ما أردنا لعملية السلام أن تكتمل، إذ لا بد أن تكون عملية السلام شاملة وعلى كل المسارات، قواعدها تقوم على النوايا الطيبة، واحترام حقوق الآخرين، والشعور بالاطمئنان من قبل جميع الأطراف. وفي هذا المجال، فإننا نؤيد موقف سوريا الداعي إلى استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها بدلاً من الدخول في جولات جديدة لم تحدد مرجعيتها. كما تؤيد الكويت موقف لبنان في التمسك بضرورة تنفيذ إسرائيل جميع بنود قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وفي الحفاظ على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وهذا لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان ليواصل لبنان دوره المعهود في ترسيخ دعائم التنمية والازدهار.

"تلاحظ الكويت بكل أسف أن النزاعات العرقية والطائفية والحروب الأهلية بين زعماء القبائل في كل من أفغانستان والصومال ما زالت مستمرة. وتأمل أن تتخذ المنظمة الدولية خطوات أكثر فعالية للتعامل مع هذه القضايا التي مزقت البلدين نفسيهما وزعزعت الأمن الإقليمي. كما تناشد جميع الأطراف المعنية في تلك الدول وقف أعمال العنف وتغليب المصالح الوطنية على المصالح القبلية والعرقية.

"كما تشيد الكويت بالجهود المبذولة لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون الهادف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك وتعزيز الشرعية الدولية في هذه المرحلة. وفي هذا الصدد، نحى قرار مجلس الأمن بتقديم بعض القيادات السياسية والعسكرية في البوسنة ورواندا إلى المحاكم لارتكاب جرائم حرب ضد البشرية.

"إننا نعيش في عالم زاخر بالأحداث قصرت مسافات، وتوسعت اهتماماته، وتراپطت مقومات الأمن فيه. وصارت أحداث الجنوب تقلق أهل الشمال. وأصبحت إخفاقات التنمية دافعا لفضى الهجرة الجائعة. وتداخلت التهديدات الناتجة عن إحباطات الشعوب. ولا بد لنا في سعينا المشترك نحو الغد الأفضل أن نطلق من قناعة جماعية بأن السلاح وحده لا يوفر الأمن الكامل، وأن التنمية هي جوهر التقدم، وأن الحوار هو جسر التفاهم، وأن العمل هو الذي

بين الشعوب. وفي هذا المجال، فإنني أشير إلى قلق بلادي لاستمرار مشكلة الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران، مؤكدا التزام الكويت بقرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن الموضوع التزاما كاملا.

"وأدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التجاوب مع المبادرة السلمية لسمو الشيخ زايد بن سلطان آل النهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، للدخول في حوار جدي يأخذ في الاعتبار الحقوق الثابتة لدولة الإمارات في هذه الجزر، وبما يتفق ومبادئ حسن الجوار والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

"إن قضية الشرق الأوسط ومسيرة السلام ونجاح هذه المسيرة أمر حيوي للأمن والسلم العالميين. وتتابعون معنا، وبكل أسف، الشلل الذي أصاب المسيرة، وتزايد الإحباط، ونشر التوتر في المنطقة عبر التهديدات المتبادلة والاتهامات التي جاءت كلها حصيلة المفاهيم التي تبثها الحكومة الإسرائيلية حول المرجعية التي تركز عليها عملية السلام في المنطقة.

"فقد اتصلت حكومة إسرائيل من قواعد ومبادئ مؤتمر مدريد واستبدلتها بعناصر غريبة تتعارض مع القواعد التي أجمعت الأسرة الدولية عليها كإطار لعملية السلام وهي قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ثم إن إسرائيل لم تلتزم بتنفيذ الاتفاقات الثنائية التي تم التوصل إليها مع السلطة الفلسطينية والانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس. كما أنها لم تتوقف عن سياساتها في ضم القدس العربية وتهويدها وبناء المستوطنات غير القانونية فيها بهدف تغيير الطبيعة الديموغرافية للمدينة المقدسة التي هي لب النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي هذا الصدد، ندعو راعبي السلام إلى الالتزام بالحياد وبذل مزيد من الجهود لإحياء العملية السلمية من أجل التوصل إلى سلام دائم وشامل وعادل للقضية الفلسطينية.

"لقد تحمّل شعب فلسطين الكثير من آلام القهر والضياع والإهمال. ومن حقه أن يمارس تقرير مصيره بنفسه وينشئ دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف أسوة بالشعوب الأخرى التي استقلت كي تساهم بقدر طاقتها في بناء السلام العالمي.

دون إقليمية وإقليمية متعلقة بالبلدان الشقيقة ليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، على سبيل المثال لا الحصر. وبوركيينا فاصو، التي عززت تلك التجربة ثقتها، تؤكد مجددا القيمة البالغة للدبلوماسية الوقائية. ومن ثم فإننا نؤيد أي عمل مصمم لبلوغ تلك الغاية، وندعو الأمم المتحدة إلى وضع سياسة حقيقية لمنع النزاعات. وقد قامت البلدان الأفريقية، من شمال القارة إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، بالعمل على أساس دائم وبأساليب شتى للتصدي للنزاعات المسلحة والقتال السياسية والاضطرابات الداخلية في قارتنا.

وتثبت أفريقيا يوميا عزمها الواضح على تسوية مشاكلها بنفسها باعتبار ذلك أمرا ذا أولوية، وذلك، ضمن جملة أمور، عن طريق إنشاء آلية من أجل منع النزاعات وإدارتها وحلها. ومن ثم فإن أفريقيا، بعد أن قدمت أقصى ما يمكن من المساهمات الإقليمية لحل هذه المشاكل، تتساءل عن السبب وراء ما يبدو من عدم استجابة مجلس الأمن. أين تكمن مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية؟ إن أسوأ ما قد يحدث للمنظمة هو أن تبدأ الدول الأعضاء في الاعتقاد بأن مؤسستنا المشتركة تكيل بمكيالين. وحينئذ لن يصبح لبياناتنا أو مناشداتنا أية قيمة، وسيتأثر ويضعف ما يمكن أن نقوم به من أعمال.

إن الأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة - السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - لا يمكن تحقيقها وتدعيمها والحفاظ عليها إلا عن طريق العدالة داخل الدول، والعدالة بين الدول، ومن ثم، العدالة على امتداد العالم. إن المهمة هائلة. والعدالة المطلوبة لن تعني نهاية نفوذ القوة، ولكنها ستعطي مؤشرا على مدى إيجابية هذا النفوذ من سلبيته.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، لا بد لنا من التأكيد مجددا على ضرورة العمل لإزالة أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية.

وفي أفريقيا، أدت التجارة غير المشروعة في الأسلحة الخفيفة إلى نتائج جديدة ومنفلتة على نحو مطرد، بدءا من ازدياد الأعمال الإجرامية المسلحة وانتهاء بانتشار اللاجئين المسلحين. ويؤدي ذلك إلى عدم استقرار مناطق بأسرها ويزيد منه. ويود وفدي أن يعرف ما آل إليه مصير أعمال المتابعة لمبادرة الأمين العام

يولد الأمل، وأن العطاء واجب وليس منته، وأن الاحترام بين الشعوب هو مفتاح الاستقرار، وأن المنافع هي الدافع للجهد، والمشاركة هي طريق التعاون، والاحتكار هو من آفات الماضي، والانفتاح هو درب المستقبل، والاستثمارات هي ذراع التنمية، والتعصب مكروه في العلاقات الدولية المعاصرة، وأن الشعوب ترقى في بيئة التحضر التي تعود الإنسان على حب الخير والعطاء والرغبة في مساعدة المحتاج، وتذليل الصعاب في بحثه عن عالم قائم على المودة، ومستند إلى قواعد الشرعية الدولية لكي يسوده الأمن والسلام والرخاء. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أبلاسي ودراغو وزير خارجية بوركيينا فاصو.

السيد ودراغو (بوركيينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي، إن خبرتكم الثرية في منظومة الأمم المتحدة وفي بلدكم - أوكرانيا - ومسؤولياكم الراهنة وشخصيتكم الفذة تؤكد كلها الجدارة والتفاني اللذين ستنجزون بهما مهمتكم كرئيس للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونود أن نتقدم بأخلص تهانينا وامتناننا لسلفكم السفير غزالي اسما عيل ممثل ماليزيا على إدارته للدورة الحادية والخمسين التي تميزت بالغنى والعمل الدائب وحفز الجهد. ونكرر التأكيد على تشجيعنا ودعمنا للأمين العام السيد كوفي عنان. ونود أيضا أن نشيد بالعمل الذي استطاع هو والفريق العامل معه إنجازة في فترة لا تتجاوز تسعة أشهر.

في يوم الخميس الماضي، ٢٥ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا بشأن الحالة في أفريقيا، قال فيه:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤولية جميع الدول الأعضاء عن تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، ومسؤوليته هو الرئيسية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين".
(S/PRST/1997/46)

وتشاطر بوركيينا فاصو مجلس الأمن هذا الرأي. وقد اشتركت، مع بلدان أفريقية أخرى، في مبادرات

الكبيرة على امتداد العالم، نرى أن الاضطرابات الناجمة عن العولمة ومتطلبات النموذج الغالب الذي يتمثل في السوق الحرة توضح الطابع الهش للنجاحات التي تحققت، وتبين بوضوح أكبر أن الاعتدال والعدالة هما المتطلبان الأساسيان.

بموجب القرار ٤٥/٥١ لام المتعلق بمساعدة الدول على كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وجمعها.

وترحب بوركينا فاصو بنتائج مؤتمر أوصلو بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتحث جميع الدول على الانضمام بأسرع ما يمكن إلى الاتفاقية المعتمدة في أوصلو، وفوق كل شيء على الامتثال لأحكامها.

وتظل بوركينا فاصو منشغلة بجميع حالات الاضطراب وعدم الاستقرار والنزاع، بدءاً بأفغانستان ومروراً بيوغوسلافيا السابقة وانتهاءً بكمبوديا.

إن الآمال التي أحييت عقب نهاية الحرب الباردة أخذت تتراجع الآن أمام الصورة المتناقضة التي بدأت تتضح فيها عوامل الاندماج والتفكك. ففي أفريقيا تلت المأساة في الصومال مأس في منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو، بينما شرعت جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن في التقدم، بخطى مترددة بعض الشيء، على درب إعادة البناء. وفي ليبيريا، تجرى انتخابات تتيح أخيراً لذلك البلد أيضاً أن يتعافى، وأن يتفكر في المهمة الضخمة لإعادة البناء الوطني. إلا أن الذي حدث في سيراليون المجاورة أن انتهك النظام الدستوري واستهزئ به.

وبوركينا فاصو تؤكد مجدداً إدانتها الحازمة لوقف العملية الديمقراطية في سيراليون، فضلاً عن التزامها بالمقرر ٢٥٦ الذي اتخذه رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية في الاجتماع الثالث والثلاثين لمؤتمر قمة المنظمة في هراي بشأن الحالة في سيراليون.

إننا نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في أنغولا وندعو جميع الأطراف، لا سيما الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، إلى القيام بدور بنّاء.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، ينتاب بوركينا فاصو القلق من الانتكاسات المتكررة في عملية السلام وتدعو الأطراف إلى كفالة ألا تؤدي أعمال الاستفزاز إلى سلسلة من العنف المميت الذي يضر بمصالح شعوب المنطقة.

إن البيئة الدولية تمر بمرحلة تغير مستمر تحت التأثير المشترك لثلاث ظواهر هي: عولمة الاقتصاد والمهددات؛ وتحريك الأسواق؛ وثورة المعلومات والاتصالات. ومع ترحيبنا بإنشاء وتدعيم التجمعات الاقتصادية والنقدية

نحبهم، يعاني أناس عديدون آخرون من الجزاءات المفروضة على ليبيا. وإن منظمة الوحدة الأفريقية أعربت دائماً عن قلقها إزاء الجزاءات المتواصلة المفروضة على ليبيا وما يترتب عليها من آثار إنسانية في شعبها، وهي تؤيد إجراء محاكمة عادلة للمشبهه فيهم عملاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي المقبولة. وترجو بوركينا فاسو، مع منظمة الوحدة الأفريقية، أن يولي مجلس الأمن الاهتمام الواجب للمقترحات التي اشتركت في تقديمها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بغرض إيجاد حل عادل ومنصف للأزمة.

وبمناسبة الكلام على مجلس الأمن، استعمل عضو دائم في المجلس الصيغة القائلة إنه من الأفضل كثيراً تأييد اقتراح بالتغيير بدعم من الأغلبية الكبرى من تأييد الوضع الراهن الذي لا يحظى بدعم أحد تقريباً. وإن هذا الإصلاح ضروري الآن، وقد اتخذت أفريقيا موقفاً مشتركاً. وأفريقيا التي كانت غائبة في عام ١٩٤٥ تعقد العزم على كسب الاعتراف بحقوقها في مقعد لها في مجلس الأمن، ومعظم المسائل التي يتناولها هي مسائل أفريقية. ومن شأن إعطاء أفريقيا مقعدين دائمين وبعض المقاعد غير الدائمة أن يمثّل بداية العدالة لقارة ليس لديها، إلى جانب أمريكا اللاتينية، تمثيل دائم. وتعتقد بوركينا فاسو بأن توسيع مجلس الأمن، إلى جانب انضمام اليابان وألمانيا إليه، يجب أن يوفر بالضرورة تمثيلاً عادلاً لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وبالإضافة إلى النظر في تشكيل المجلس، يجب أيضاً استعراض أسلوب عمله. ويجب ألا يكون مجلس الأمن المقبل بعد الآن هيئة تتصرف في أحوال كثيرة كناد للمحظوظين؛ بل يجب أن يتصرف بالأحرى كمؤسسة متشعبة بأسمى مشاعر المسؤولية والطموح بما يعود بالفائدة على الجميع، دون تمييز. وبدون هذا التفاهم، سيكون الإصلاح عقيماً.

لقد اختتمت كلامي في الدورة الحادية والخمسين بما يلي:

"نرى في الوقت الحالي أن الدولة تتخلى عن سيطرتها على بعض عناصر سيادتها. إذ نجد في كل مكان منشآت ومنظمات تتفاوت في درجات شرعيتها وتتجاوز حدود الدول وتنشئ شبكات وعلاقات عبر وطنية. لذلك من الضروري أن نجاري هذه الاتجاهات وأن نوائم في الوقت الحالي وفي المستقبل أدواتنا

وأفريقيا، شأنها شأن المريض المسجى على فراش المرض يتلقى الرعاية، قد فهمت التشخيص وعملت بالعلاجات المقترحة، بما فيها البرامج والمشاريع وخطط العمل والمبادرات الخاصة. إن هذه القارة، التي تناضل نضالاً مستمراً، بدأت تحقق بعض النتائج التي يخشى عليها أن تعصف بها العولمة، حيث أن تجارتها الدولية ما فتئت تتناقص نتيجة لعوامل خارجية بصفة رئيسية، مما يزيد من تهديتها.

وتتوقع البلدان النامية من خطة للتنمية، التي اعتمدت خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، أن تحفز على قيام شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية. وسيحكم على صدق التزام كل منا وفقاً لفعالية تنفيذها. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بجميع القضايا الاقتصادية والبيئية، نؤيد تعليقات تنزانيا، رئيسة مجموعة الـ ٧٧، الصادرة باسمنا جميعاً.

إن بوركينا فاسو، ومعها دول أعضاء أخرى، طلبت النظر في ضرورة مراجعة القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي يستبعد جمهورية الصين في تايوان من الأمم المتحدة. وبوركينا فاسو، وهي تطلب ذلك، لا ترغب في انتهاك حقوق دولة عضو أخرى. فهي تطلب فقط، نظراً للسياق الجديد، أن يعترف بواقع جمهورية الصين. والدليل على هذا الواقع يتضح من العلاقات العديدة والمتنوعة لجمهورية الصين مع معظم الدول بصورة أو بأخرى. وستصنف المراجعة السكان البالغ عددهم ٢١.٥ مليون نسمة بينما يستمر العمل في حل المسألة بإعادة التوحيد إذا رغب فيها الجانبان.

ولئن كنا نواصل دعوتنا إلى احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات، لا نزال نشعر بالقلق من أنه لم يتسن بعد تطبيق موقف أكدته الجمعية العامة وأعادت تأكيده عاماً بعد عام. وإن مبدأ حرية التجارة ينتهك بشكل فاضح، وكوبا، الدولة العضو، هي الضحية. وتعتقد بوركينا فاسو أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل بذل جهوده لإقناع جميع الأطراف المعنية بأنه لما كان الحظر والعقوبات أمام التجارة الحرة لم تحل النزاع، فيجب استكشاف مسارات بناءة جديدة.

وبالمثل، تؤكد بوركينا فاسو إلى جانب الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الحاجة إلى إيجاد حل للنزاع بين ليبيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة فيما يتعلق بمأساة لوكيربي. فمثلما عانت أسر أولئك الذين قضاوا

باستطاعة المجتمع الدولي أن يجد فضيلتي التآلف والعدالة ويعززهما، لأنه بخلاف ذلك سنرى أمام أعيننا وبدرجة متزايدة قيام عالم من العنف الوحشي الذي لا يعرف الشفقة.

إن الأمم المتحدة هي فرصتنا لإيجاد عالم يحدوه الأمل ويتمتع بالعدالة والسلام والتقدم. فلنغتتم هذه الفرصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل كمال تابا، وزير الشؤون الخارجية في نيبال.

السيد تابا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً أن أتقدم إليكم، سيدي، بالنيابة عن نيبال حكومة وشعباً وبالاصالة عن نفسي بأحر تهانئنا على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وإنني على يقين بأنكم ستقودون أعمال الجمعية إلى نهاية ناجحة نظراً لما تتمتعون به من خبرة ثرية في الشؤون الدولية. وأود أيضاً أن أؤكد التعاون الكامل لوفد بلدي معكم في الاضطلاع بالمسؤوليات الملقة على عاتقكم.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا العميق وشكرنا لرئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، السفير غزالي إسمايل ممثل البلد الصديق ماليزيا، على ما جلبه من الحماسة والتفاني والهمة إلى عمل الدورة السابقة.

وللأمين العام كوفي عنان، أتقدم بتحيات وأطيب تمنيات نيبال. فقد أثبت من جميع النواحي أنه جدير بالثقة العظيمة التي وضعتها فيه عضوية منظمته. لقد أظهر التزامه العميق بإصلاح الأمم المتحدة منذ يوم تعيينه أميناً عاماً، وما هو يعرض علينا مجموعة من الاقتراحات الجادة وبعيدة الأثر، إنها اقتراحات ذات سعة ونطاق جديرين بالإعجاب تستهدف إعادة تشكيل الأمم المتحدة حتى يمكنها أن تخدم البشرية على نحو أفضل في السنوات القادمة.

لقد طلب الأمين العام منّا أن نجعل هذه الدورة للجمعية العامة دورة الإصلاح. ونحن نتفق معه على أن إصلاح الأمم المتحدة هو الشاغل المشترك لجميع الدول الأعضاء، وأن هدف الإصلاح هو تعزيز دور الأمم المتحدة وتحسين كفاءتها. فبعد انتهاء الحرب الباردة، تتعرض حالة العالم على نحو مستمر لتغييرات عميقة،

الخاصة، أداثا المشتركة: الأمم المتحدة في خدمة الشعوب. والإرادة السياسية هي التي عليها المعول." [لوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، الصفحة ٢٤]

وفي وقت سابق اليوم، وبمناسبة الكلام على عولمة الاقتصاد، ذكرت أيضاً عولمة التهديدات. وكنت أقصد الفقر، والتدهور البيئي، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والأوبئة، وعموما الكوارث الكبرى التي يسببها الإنسان أو الطبيعة.

إن الأمم المتحدة في هذا الصدد أداة لا بدليل لها ولا تثمن. ونشكر شقيقنا كوفي عنان، الأمين العام، ونشني عليه أبلغ الشناء، وهو الذي قدم في غضون تسعة أشهر مقترحات ترمي إلى أن نقوم جميعاً بمواكبة العصر والتصدي لتحديات المستقبل. ويقترح الأمين العام في سعينا إلى السلام والأمن والتقدم والازدهار والعدالة بأن نحدد ونعيد تحديد أداة تضامننا ووضعنا المشترك. وستشارك بوركينا فاصو مخلصاً في هذه التجربة وستدعم أي تحرك يمكن أن يفضي إلى تحقيق التنمية التي هي إحدى النقاط الرئيسية لسعينا، ومنصة يمكن أن تتجمع حولها جميع المهام الرئيسية للأمم المتحدة ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز العدالة والقانون الدولي، وتعزيز التعاون من أجل التنمية، وحماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية.

وفي حين أننا نرحب بالإسهام السخي الذي قدمه شخص ثري إلى الأمم المتحدة ونشني عليه، يجب أيضاً أن نذكر جميع الأعضاء بأن إسهاماتها هي تلبية للالتزامات جادة وطوعية تعهدت بها. والإسهام في الميزانية يجب أن يكون كاملاً وفي الموعد المحدد ودون شروط. وهذا أيضاً جزء من الإصلاح المطلوب.

إن التطورات التي نشهدها تتسم بتناقضات عميقة. والمستقبل موسوم باجتماع نقيضين في حالات كثيرة مثل التكامل والانحلال؛ الاستقرار وانعدام الاستقرار؛ الثراء والفقر؛ الصحة وأمراض عضال؛ فتح الحدود وإغلاقها؛ الديمقراطية والديكتاتوريات. ويقال إن هذه الحالات هي جوهر الحياة.

إن رقائق الساعة يتأرجح بين التفاؤل والتشاؤم ويكرر تأرجحه من جديد. وبغية وقف تأرجحه عند موضع التفاؤل، سنحتاج، مثلما لم نحتج قط من قبل، إلى أن يكون

المجلس على العمل الفوري الفعال من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفي رأي وفدي، أن مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام والتي تستأهل تقديرا ودعما، تنقسم إلى مجالات عريضة ثلاثة هي إدارة الصراعات وحفظ السلام؛ وتعزيز وإدماج الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة على صعيدي المقر والميدان؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وطالما عانت الأمم المتحدة في الماضي من حاجة ماسة إلى توفر القدرة اللازمة لها للعمل في مواجهة الصراعات. وينبغي تشجيع الأمين العام ودعمه ماليا للاستفادة من منصبه الرفيع في حل الصراعات الناشئة. وعندما يأذن مجلس الأمن بعمليات حفظ السلام، ينبغي تعزيز قدرة الأمين العام على تنظيم هذه العمليات والشروع فيها في الوقت اللازم. وتعتمد فاعلية حفظ السلام إلى حد بعيد على وجود عناصر جاهزة داخل القوات المسلحة الوطنية للدول الأعضاء يمكن إتاحتها على وجه السرعة للأمم المتحدة. ويشارك حاليا ٦٦ بلدا في ترتيبات احتياطية للأمم المتحدة، ويسعدني أن أقول إن نيبال هي أحد البلدان العشرة التي وقّعت على مذكرة تفاهم تلزم بلدها، لأغراض حفظ السلام، بالإسهام وبعد مهلة وجيزة، بـ ٢٠٠٠ فرد، منهم أطباء ومهندسون ومراقبون وموظفون و ٢٠٠ راصد مدني. ولقد حان الوقت لكي يدخل المقر العام لبعثات النشر السريع طور التشغيل الفعلي.

وتثق نيبال بأن مقترحات الأمين العام، لإنشاء فريق للأمم المتحدة جديد للتنمية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ستحقق المزيد من التركيز وتوفر التوجيه الواضح للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة واستئصال الفقر. وفي نيبال، فإن العديد من الأنشطة الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة أصبحت بالفعل مدمجة عمليا على الصعيد الميداني. بيد أنه ينبغي الحرص على عدم ضياع الطابع الخاص لكل برنامج أو صندوق أو وكالة، باسم التكامل أو الدمج. كذلك فإننا نجد أن اقتراح إنشاء لجنة خاصة تنظر في تقسيم العمل بين مختلف الوكالات المتخصصة عبر منظومة الأمم المتحدة، اقتراح شيق جدا ويستحق النظر الدقيق. وبغية زيادة تنسيق الجهود الإنمائية الدولية، ترى نيبال أن الحاجة قائمة لإيجاد صلة وثق بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

وتتطور تدريجيا نحو عالم متعدد الأقطاب يتعزز فيه جوهر ميثاق الأمم المتحدة أي السلام والتنمية في جو من الحرية أفسح.

والقضية العالمية هي إذن جعل الأمم المتحدة منظمة عالمية أكثر نشاطا ومجهزة على نحو أفضل مؤسسيا وماليا لمواجهة التحديات التي يتفتق عنها القرن القادم.

إن مقترحات الأمين العام مكملية للعملية الحكومية الدولية الجارية لإعادة تنشيط الأمم المتحدة، وبصفة خاصة الإصلاح المالي وإصلاح مجلس الأمن.

والأمم المتحدة لكي تؤدي رسالتها الواردة في ميثاقها، لا يصح أن تشرف من سنة إلى أخرى على الإفلاس، ولا ينبغي لأي بلد أن يتحمل عبئا مفرطا بل ينبغي أن يكون المبدأ الأساسي لأي جدول للأعباء المقررة هو القدرة على السداد محسوبة على أساس نصيب البلد من المجموع العالمي للنتائج الوطني الإجمالي. ومن غير المعقول أن يكون النصيب المقرر واحدا بالنسبة لنصف العضوية. إن تغيير جدول الأعباء قد تأخر كثيرا. والبلدان، غنيها وفقيرها، يجب أن تدفع أنصبتها بالكامل وفي حينها ودون شروط.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يتفق موقف نيبال أساسا مع موقف حركة عدم الانحياز، كما يتجلى بصفة خاصة في إعلان قمة كارتاخينا، والإعلانات التالية الصادرة عن اجتماعات وزراء خارجية حركة عدم الانحياز. إن مجلس الأمن ينبغي أن يعبر بشكل أفضل عن التغييرات في الحقائق السياسية والاقتصادية المعاصرة. ينبغي أن يكون أكثر تمثيلا في تشكيله وأكثر شفافية في أدائه. كما ينبغي أن يكون أكثر ديمقراطية في طابعه. ينبغي أن يكون أحسن تعبيرا عن توازن بين الشمال والجنوب، كما ينبغي، قبل كل شيء، أن يكون قادرا على العمل عندما يتعرض السلام للخطر. وإسهام الدول الأعضاء في السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يكون المعيار الذي يسترشد به في اختيار أعضاء مجلس الأمن الموسع في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء. وحيث أن مجلس الأمن هو الأداة الرئيسية للمجتمع الدولي في مجال الأمن الجماعي، لا بد أن يؤكد هنا أن أي إصلاح ينبغي أن يكون ثمرة توافق آراء عالمي يمكن إقراره، وينبغي ألا يقلل بأي حال من قدرة

الكيميائية حيز النفاذ، مما يبعث على ارتياحنا الشديد. وبفضل إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وفي أفريقيا في العام الماضي، نأمل أن تستمر بدأب الجهود الرامية إلى إقامة مثل هذه المناطق في الأقاليم الأخرى، مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

إن نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي، لا يعني شيئاً ما دام لا يوفر الأمن للدول والشعوب. وهذا الأمن لن يتوفر إلا بالقضاء الكامل على الأسلحة النووية. وبهذه الروح أيدنا برنامج العمل الذي قدمه ٢٨ بلداً عضواً في مؤتمر نزع السلاح من بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان المحايدة من أجل التخلص من الأسلحة النووية على مراحل خلال فترة زمنية محددة. ونشعر بخيبة الأمل لانعدام التقدم في دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح.

وتؤيد نيبال تعزيز دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الرئيسي لنزع السلاح العالمي.

وترحب نيبال بالاتفاق المبرم في أوصلو هذا الشهر حول نص اتفاقية للحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وسننظر جدياً في التوقيع على الاتفاقية في أوتوا في شهر كانون الأول/ديسمبر. إن الألغام الأرضية ينبغي عدم السماح باستخدامها بصورة عشوائية لتشويه وقتل الأبرياء، بما فيهم النساء والأطفال.

ولئن كان من الصعب المغالاة في توكيد أهمية قضايا أسلحة الدمار الشامل فإن من الملاحظ أن الأسلحة التقليدية هي التي قتلت أكبر عدد من الناس عبر التاريخ. وهنا تكمن أهمية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. فقد أرسى عمل فريق الخبراء المعني بالأسلحة الصغيرة التابع للأمم المتحدة، الذي استضيفت إحدى دوراته هذا العام في كاتماندو، الأساس لعمل الأمم المتحدة المستقبلي في هذا المجال.

إن تدابير بناء الثقة وعمليات التحاور المنتظمة في أطر غير رسمية تمثل عنصراً لا غنى عنه في الجهود الطويلة والشاقة المبذولة لتحقيق نزع السلاح والأمن. ويسرنى أن ألاحظ أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ومقره كاتماندو، ثبت أنه محفل مفيد لإجراء عمليات التحاور غير الرسمية حول قضايا نزع السلاح والأمن.

وحيث أن السلام والتقدم البشري هما الشاغل الأساسي للأمم المتحدة، فإن نيبال، بوصفها ديمقراطية عاملة ذات التزام عميق بحقوق الإنسان، تقدر عزم الأمين العام على تعزيز وتوسيع قدرة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. ونحن نرحب بتعزيز الأمانة العامة لحقوق الإنسان وباختيار السيدة ماري روبنسون رئيسة أيرلندا السابقة لتصبح المفوضة السامية لحقوق الإنسان. إنه خيار جاء في محله ومن الصعب الإتيان بأفضل منه. وأود أن أهنئ المفوضة السامية الجديدة وأعرب لها عن ثقة وفدي بأنها ستكون مدافعة مستقلة وموثوق بها عن حقوق الإنسان. ونرحب بعزمها على تضيق الفجوة القائمة في النظر إلى حقوق الإنسان. وقد لاحظت ملاحظة صائبة عندما ذكرت أن الحقوق الجماعية والفردية لا تستبعد أي منها الأخرى وأن نطاق حقوق الإنسان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مما يتطلب نهجاً عريضاً.

ونيبال بوصفها موقّعة على جميع صكوك حقوق الإنسان الأساسية الدولية وأحد المشاركين في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، تتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام القادم. والإعلان يعتبر أن التحرر من الخوف والتحرر من العوز من أسمى مطامح البشر إلى جانب حرية القول والعقيدة. ومن الصواب أن تصبح الاهتمامات بحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة إلى جانب اهتماماتها بالسلم والتنمية المستدامة.

لا يزال السلام في العديد من أجزاء العالم هشاً. ونيبال تشعر بالقلق العميق إزاء النكسات في عملية السلام في الشرق الأوسط. إن سياسة المستوطنات قد أضرّت العملية. كذلك فإن فورة العنف في المنطقة لم تساعد على استعادة الثقة المتبادلة التي لا غنى عنها لنجاح عملية السلام.

ومن غير إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية لن يكون في المستقبل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ونحث الأطراف المعنية على ألا تحيد عن الالتزام المعلن بحل المشكلة بالوسائل السلمية.

إن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمثلان لحظة رائعة في تاريخ تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وقد دخلت اتفاقية حظر الأسلحة

الأقل نمواً. وبالنسبة للبلدان الأقل نمواً وغير الساحلية منها، والتي تعاني من معوقات طبيعية إضافية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يحل في المستقبل المنظور محل المساعدة الإنمائية الرسمية.

وأود أن أؤكد على أن نيبال تدين إدانة قاطعة الإرهاب بأشكاله كافة وإننا مصممون على منع الإرهابيين من الاستفادة من نتائج أعمالهم. ويتمثل موقفنا الثابت في أن الإرهاب تهديد للأمن الداخلي والدولي على السواء وللعلاقات السلمية بين الدول. ويمثل علاوة على ذلك، تهديداً لنمو المؤسسات الديمقراطية وعملها ولتتمتع بحقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. ولن تسمح نيبال على الإطلاق بأن يستخدم الإرهابيون أراضيها ضد بلدان أخرى.

وترى نيبال أنه ينبغي للدول أن تهيئ بيئة لا يضطر فيها الناس إلى التشرّد أو الهروب من بلدانهم كلاجئين. ويصل عدد هؤلاء الناس الآن إلى الملايين، ولا يمكن، كما قال الأمين العام، حصر عددهم. ونيبال تتحمل أيضاً عبء اللاجئين. وبوصف نيبال بلداً من أقل البلدان نمواً وغير ساحلي يكافح من أجل تلبية التطلعات المتزايدة لشعبه في إطار برلماني يتحلى بالتزامات عميقة بحقوق الإنسان، فإن العبء مؤلم بالنسبة لنا. وقد تلقينا مساعدة إنسانية دولية، نحن شاكرون عليها. ولكن حجم المشكلة بالنسبة لنا يمكن أن يقاس بحقيقة أن واحداً بين كل ٢٠٠ شخص في نيبال اليوم هو لاجئ. ونحن نذود عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم بسلام وكرامة. وإن حكومة صاحب الجلالة في نيبال مصممة على حل المشكلة سلمياً عن طريق الحوار.

إن نيبال عضو مؤسس في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وتطبق نيبال بنشاط سياسة لتشجيع التعاون والتفاهم الإقليميين تحت مظلة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وهي رابطة تشكل جزءاً هاماً لسياستنا العامة القائمة على السلام والصداقة والتعاون مع جميع البلدان في العالم وذلك تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة وعدم الانحياز.

وتتشارك البلدان السبعة في منطقتنا في مجالات شتى للتعاون، بما فيها قمع الإرهاب وإساءة استعمال المخدرات، وصون البيئة، وتخفيف حدة الفقر، وتشجيع التجارة الإقليمية. كما نحاول تنسيق سياسات البلدان الأعضاء السبعة بشأن القضايا العالمية الهامة. وقد فعلنا

إن مشاركة نيبال المستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعبر عن إيماننا الثابت بمُثُل الأمم المتحدة العليا. وعلى مدى العقود الأربعة المنصرمة، عملت حفظة السلام من نيبال باعتزاز في جميع مناطق العالم تحت راية الأمم المتحدة من أجل خدمة قضية السلام. وفقد كثير من أصحاب الخوذ الزرق النيباليين أرواحهم وأطرافهم من أجل السلام. وخدم الجنود النيباليون الأمم المتحدة بتفانٍ واحتراف مهني. وستواصل نيبال خدمة قضية السلام بالاستجابة الفورية لكل نداء من الأمم المتحدة لتقديم المساعدة.

إن اعتماد خطة التنمية هذا العام، في أعقاب مفاوضات مطولة وشاقة على مدى ثلاث سنوات، مبادرة طيبة لتجديد التعاون الإنمائي بين الشمال والجنوب. وتقسّم هذه الخطة البلدان إلى مجموعات لها احتياجات خاصة: البلدان الأقل نمواً، وأفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولن يقاس جدوى هذه الخطة إلا من حيث تنفيذها المخلص. وإن تقديم الموارد الإضافية على أساس مؤكد ويمكن التنبؤ به شرط مسبق للتنمية القابلة للاستدامة للبلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية.

إن قرار الجمعية العامة بإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر يمثل اعترافاً طال انتظاره من قبل المجتمع الدولي بطبيعة الفقر المنتشرة على نطاق واسع، والتي تمثل اليوم أكبر خطر يهدد السلم والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وبالتالي، ينبغي أن يكون القضاء على الفقر محور أنشطة الأمم المتحدة. ونحن ندرك أن هذا هو التوجه الرئيسي لتدابير ومقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام. وأود مرة أخرى أن أتعهد بدعم بلدي الكامل للأمين العام وتعاونه معه في هذا الصدد. وإن تخفيف حدة الفقر مجال ذو أولوية في التخطيط للتنمية المستدامة في نيبال. وثمة حاجة إلى برنامج شامل للتقليل من الفقر بطريقة ملموسة.

إن التردّي السريع في المستويات المعيشية اليوم في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية كلها تقريباً شاهد ساخر على التهميش الكامل لتلك البلدان، على الرغم من وجود النظام التجاري الجديد الذي من المفترض أن يكون بداية عهد من الرخاء في جميع أنحاء العالم. وتزداد هذه المفارقة تعقّداً بفعل التخفيض المتسارع للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان

ومحاكاة كوريا الجنوبية التامة لما قالته الولايات المتحدة - الدولة المهيمنة على كوريا الجنوبية - فيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد تثير خيبة أمل كبيرة للمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن كوريا الجنوبية في الواقع صحراء لحقوق الإنسان على شبه الجزيرة الكورية الأمر الذي يشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. فالنظام الاجتماعي الحالي في كوريا الجنوبية يؤدي بصورة حتمية إلى نمط منظم ومطرود من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ذلك أن قانون الأمن الوطني، الذي ينفي تماما جميع الحقوق والحريات - بما في ذلك حق اختيار الإيدولوجية وحرية التعبير والرأي، اللذان تنص عليهما صكوك حقوق الإنسان الدولية - ظل مطبقا كأداة لدعم ذلك النظام الاجتماعي طوال نصف القرن الماضي.

وقد نتج عن قانون الأمن الوطني حتى الآن عدد ضخم من سجناء الضمير، من بينهم سياسيون قضوا في السجون فترات طويلة، ولا يزال يستخدم بوصفه علاجاً حاسماً لقمع الأنشطة السلمية السياسية للمعارضين والمنظمات، بما في ذلك "مانتشونغريون" منظمة الطلبة الكوريين الجنوبيين.

ووفقاً للإحصائيات الأولية يوجد مئات من سجناء الضمير، من بينهم سجناء سياسيون قضوا فترات طويلة مثل السيدين آن هانك سوب وهان جانغ هو وآخرين عديدين ظلوا سجناء أكثر من ٤٠ عاماً، أي ضعف المدة التي مكثها الرئيس نلسون مانديلا رئيس جنوب أفريقيا، الذي كان يوماً ما معروفاً في العالم بصفته يقضي أطول فترة في السجن. وقد ظلوا يفنون عمرهم في زنازين تبلغ مساحتها ٠,٧ متر المربع، دون أن يروا شعاع شمس واحداً منذ سن العشرين وحتى الستين أو السبعين. وهؤلاء السجناء لا يفرج عنهم إلى بعد موتهم.

ومعرفة ما إذا كان هناك الآلاف أم عشرات الآلاف من هؤلاء السجناء تبقى سرا لدى سلطات كوريا الجنوبية وحدها. وما دامت هناك قوانين ضد حقوق الإنسان على شاكلة قانون الأمن الوطني باقية مثل الكابوس، ستظل حالة انتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الجنوبية دون تغيير. وقد وصم المجتمع الدولي بالفعل قانون الأمن الوطني بوصفه سبباً جذرياً لانتهاكات حقوق الإنسان ودعا إلى إلغائه تبعاً لذلك.

ذلك خلال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المكرسة للبيئة والتنمية المستدامة. واليوم أضحت الاجتماعات الوزارية العديدة في المنطقة أحداثاً سنوية. وسيجتمع وزراء خارجية المنطقة في نيويورك في إطار غير رسمي خلال الدورة السنوية للجمعية العامة. وقد تخلفت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي عن ركب الرابطات المشابهة، ولكن بلدان المنطقة دائبة في جهودها لتطوير عادات التعاون وتدابير التعاون الملموسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقد طلبت عدة وفود أن تدلي ببيانات ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأنه، وفقاً للمقرر ١٣٤/٤٠١، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق، ويجب أن تلقيها الوفود من مقاعدنا.

السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اندهشنا من محاولة ممثل كوريا الجنوبية صباح اليوم أن يبعث روح العداء والمواجهة بمزاعم ملفقة ضدنا في الوقت الذي تعكف فيه شخصيات دولية بارزة على مداوات بناءة بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين في جو من المصالحة والتعاون ونحن نرفض هذه المزاعم بشدة، فهي تتسم بالزيف والجهل السياسي وتستهدف تضليل الرأي العام العالمي.

ففيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، ما من أحد سوى الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أدخلت الأسلحة الكيميائية واستخدمها في شبه الجزيرة الكورية. لذلك ليس لسلطات كوريا الجنوبية أي حق، مهما كان الأمر، في أن تتكلم عن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وكان بلدي ضحية مباشرة لهجمات الأسلحة البيوكيميائية التي شنتها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أثناء الحرب الكورية في الخمسينات. والعمل الذي تقوم به كوريا الجنوبية، الدولة المعتدية، بتشويه سمعة بلدي، بينما تحتفظ بمخزون ضخم من الأسلحة الكيميائية ليس سوى خطة مخادعة لإخفاء استعداداتها لشن حرب جديدة بالأسلحة البيوكيميائية. وسيبقى من حق السيادة المقصور على كل دولة لوحدها، ما إذا كانت ستتنضم إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أم لا.

الدولية الحكومية وغير الحكومية بزعمها أن المساعدة أعطيت كلها للجيش وأنه سيكون هناك محصول جيد في هذه السنة.

وفي عام ١٩٨٤ عندما تضررت كوريا الجنوبية من الفيضانات قدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسخاء قدرا كبيرا من التعاون بروح إنسانية ووطنية نبيلة. وما دامت كوريا الجنوبية تحاول استخدام مسألة التعاون الإنساني لغرضها السياسي الجائر فليست لدينا نية في تلقي أي تعاون من هذا النوع. ونحن نحث سلطات كوريا الجنوبية على أن تكف فورا عن سوء استخدام مسألة التعاون الإنساني من أجل السعي لتحقيق أغراضها السياسية لتضييق الخناق على جمهوريتنا وعزلها.

أما بالنسبة للمسألة النووية على شبه الجزيرة الكورية فإن السلطات الكورية الجنوبية - التي أدخلت الأسلحة النووية الأجنبية في بلدنا لتدمير أمتنا - ليست مؤهلة بأي حال من الأحوال للتعليق عليها. وأكرر، أن المسألة النووية على شبه الجزيرة الكورية مسألة ثنائية ينبغي تسويتها بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدهما. ويجب على السلطات الكورية الجنوبية أن تجلس فقط وتستمتع بمشاهدة العملية بدلا من سلوكها السخيف بشأن المسألة النووية. ونحن نتمنى للسلطات الكورية الجنوبية بإخلاص أن تتصرف بروح الاستقلال الوطني، وأن تكف عن الاعتماد على القوى الأجنبية في أقرب وقت ممكن، وأن تتوقف عن سوء استخدام محفل الأمم المتحدة المقدس للمواجهة بين الشمال والجنوب.

السيد غورليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): عندما كان وزير خارجية مولدوفا، السيد نيقولا تاباكارو يدلي ببيانه هذا الصباح في الجلسة العامة، أعلن بأنه لا يزال هناك وزع غير شرعي لفرق عسكرية تابعة للاتحاد الروسي داخل أراضي بلده، وأن هذا يتناقض والمبدأ الدولي الذي ينص على عدم وزع قوات أجنبية في أراضي دولة دون موافقتها. وفي هذا الصدد، يؤذن لوفد بلدنا أن يرد بما يلي.

إن هذا البيان يتناقض والاتفاق المبرم بين رئيسي روسيا ومولدوفا أثناء الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في أيلول/سبتمبر في موسكو، وجوهر هذا الاتفاق أنه يجري باستمرار خفض عدد القوات الروسية عبر دنايستر. ومع

وحتى الولايات المتحدة، الدولة المهيمنة على كوريا الجنوبية، لم يعد بوسعها حماية كوريا الجنوبية وأوضحت أن موقفها الرسمي هو الدعوة إلى إلغاء قانون الأمن الوطني. ويتحتم على السلطات الكورية الجنوبية ألا يغيب عن بالها أن نظامها لا يستطيع أن يصبح نظاما مدنيا بمجرد تزيينه بغلاف مدني.

ونحن نغتنم هذه الفرصة لنوصي كوريا الجنوبية بأن تكف عن جعل نفسها موضوعا للتديد العالمي فتلغي قانون الأمن الوطني، وتشجع الديمقراطية في مجتمعا وتفرج عن جميع سجناء الضمير بدون أية شروط.

ولدينا الكثير مما يمكن أن نقوله لكوريا الجنوبية بشأن المحادثات الرباعية الأطراف. لقد أوضح الجانبان الأمريكي والكوري الجنوبي بأن الغرض من المحادثات الرباعية المقترح هو ضمان سلام دائم على شبه الجزيرة الكورية. ومن أجل تحقيق هذا السلام يجب أن يستبدل نظام الهدنة الراهنة بدون تأخير باتفاق للسلام الدائم، ويجب أن تنسحب قوات الولايات المتحدة المرابطة في كوريا الجنوبية. وهذا هو المنطق السليم الواضح بجلاء للجميع.

غير أن الجانب الكوري الجنوبي عارض بشدة خلال الجولتين السابقتين من المحادثات الأولية المداولات بشأن هذه المسائل، على عكس مقاصد المحادثات المذكورة أيضا. وبدلا من ذلك أصر على أن المحادثات الرباعية ينبغي أن تتركز بصورة رئيسية على المسألة المتصلة بالعلاقات بين كوريا الشمالية والجنوبية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتمسك بموقفها من أنه من غير المرغوب فيه مناقشة مسألة العلاقات بين الشمال والجنوب على مستوى المحادثات المتعددة الأطراف لأن تلك مسألة داخلية للأمة. وبالتالي فإن مطالبة الجانب الكوري الجنوبي لمناقشة وجهات النظر الداخلية للأمة على مستوى المحادثات المتعددة الأطراف تعبير يخلو من أي استقلال وطني وهو عمل ضد الوطن لاستدعاء التدخل الأجنبي.

وقد زينت كوريا الجنوبية نفسها وكأنها ملاك في تقديم المساعدة الإنسانية. وليس هذا سوى محض نفاق. ولأكن صريحا معكم، سيدي. إن كوريا الجنوبية تحدث صخبا ظاهريا بشأن المساعدة الإنسانية لبلدي، وبعد أن تدير ظهرها تلجأ إلى محاولات خبيثة لوضع العراقيل أمام تقديم المساعدة الإنسانية من البلدان الأخرى والمنظمات

تماما، أن زميلنا الكوري الشمالي قدم بيانا آخر غير ذي فائدة كما هو معهود ضد جمهورية كوريا. ومع أنه أشار إلى عدة مسائل، فإنني أود أن أتكلم بصورة رئيسية عن مسألة حقوق الإنسان لتنويره ومن أجل إطلاع الوفود الأخرى، كما أوضح وزير خارجية بلدي بصورة مفصلة تماما موقفنا بشأن المسائل الأخرى هذا الصباح.

أود، أولا وقبل أي شيء، أن أسأل زميلي الكوري الشمالي إذا كان يعتقد بأن كوريا الشمالية بوسعها التشكيك في حقوق الإنسان في أي مكان في العالم. ومفهوم حقوق الإنسان معقد ومتعدد الأبعاد، ولذا فإن أية مناقشة بشأن هذه المسألة تنحو إلى أن تكون خلافية وغير حاسمة. بيد أن مناقشة حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية أمر بسيط من ناحية أخرى.

فمن الناحية السياسية، ثمة حقيقة معروفة وهي أن كوريا الشمالية يدعمها نظام شمولي اتخذ الآن شكل أول سلالة شيوعية في العالم. فهل هذا النظام يشجع، بل يسمح بالمشاركة السياسية لمواطنيه؟ إنني أشك في ذلك شكاً كبيراً.

ومن الناحية الاقتصادية، فإنني بالمثل أشك في أن الاحتياجات الإنسانية الأساسية للكوريين الشماليين العاديين قد تم الوفاء بها من جانب قيادتهم - وهي قيادة تزعم أنها أقامت جنة العمال. وإنني لأتساءل كيف لها أن توفق بين مفهوم الجنة هذا والحالة الاقتصادية الراهنة لكوريا الشمالية؟

ومن الناحية الاجتماعية، فإن الكوريين الشماليين يعيشون في براثن استعباد وسيطرة لا يمكن تصورهما. وفي حقيقة الأمر، فإن الحريات الأساسية المتمثلة في حرية التحرك والتعبير والتجمع غريبة تماما على شعب كوريا الشمالية.

وعلى الجبهة الدولية، دلت كوريا الشمالية على المدى البائس الذي وصلت إليه في عدم تماشيها مع بقية العالم بالإعلان عن عزمها على الانسحاب من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية اعتمده دورة هذا العام للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات.

وإذا كان هناك من شيء لا يزال غير واضح بشأن حالة حقوق الإنسان في كوريا، فإن بالإمكان دوما الإشارة إلى

ذلك، فإن الانسحاب النهائي لهذه القوات من دون التوصل إلى تسوية سياسية لمشكلة ترانسدينايستر يؤدي إلى تطور في الحالة لا يمكن السيطرة عليه، لا سيما أنه توجد في هذه المنطقة ترسانات كبيرة من الأسلحة.

وكما هو معروف جيدا، فإن الاتحاد الروسي يضطلع بدور نشط في تعزيز التوصل إلى تسوية في أقرب وقت ممكن عبر دنايستر. ولقد أشار رئيس وفد مولدوفا في بيانه اليوم إلى هذا الدور الذي يضطلع به بلدي.

ونرى أن المشكلة ينبغي تسويتها على أساس تحديد مركز خاص لمنطقة عبر دنايستر بينما يجري الحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية مولدوفا. وكان هذا المبدأ في الواقع قد تجسد في المذكرة الموقعة بتاريخ ٨ أيار/مايو من هذا العام في موسكو بشأن مبادئ تطبيع العلاقات بين جمهورية مولدوفا وعبر دنايستر.

إن العملية المتمثلة في استعادة الحياة الطبيعية والحوار بين الأطراف لا تتطور بالبساطة التي يتمناها المرء. ويستمر الاضطلاع بقدر كبير من العمل المضني بمشاركة الجانب الروسي، الذي يواجه بعض التعقيدات والجوانب العاطفية. ولا يمكن التغلب على هذه التعقيدات إلا من خلال الجهود الحاسمة والسلمية.

وفي إطار العلاقات الثنائية الوثيقة بين كيشينيف وموسكو، فإن رئيس جمهورية مولدوفا وحكومتها يظهران فهما واضحا لهذا الواقع. وقدم رئيس وفد جمهورية مولدوفا في بيانه تفسيراً مختلفاً للحالة. وهذا يثير بعض التساؤلات، إذا ما أخذ المرء في الاعتبار أنه قبل أيام معدودة فقط، قام نائب رئيس الحكومة الروسية، السيد سيروف، بزيارة مولدوفا وأجرى محادثات مع قيادة جمهورية مولدوفا وزعماء عبر دنايستر. وأثناء هذه المفاوضات، لم يسمع الجانب الروسي أي شيء مماثل لما سمعناه اليوم من على هذه المنصة.

وفي الختام، أود أن أقول بأننا على اقتناع أن عملية التسوية في عبر دنايستر ممكنة التحقيق. ولكنه بسبب ذلك من الأهمية بمكان الإبقاء على الديناميكية البناءة. أما بالنسبة للجانب الروسي، فإنه يجري الاضطلاع بكل شيء لكي يتحقق النجاح لهذه العملية.

السيد ليم (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إنه لمما يؤسف له، على الرغم أنه ليس من المدهش

شمال كوريا وجنوبها، حتى في هذا المحفل المقدس التابع للأمم المتحدة.

ولزيادة توضيح الأمر لحضرات الممثلين، دعوني أشير إلى حقيقة صارخة: في الأعوام الأخيرة، قامت حكومات بلدان مختلفة ومنظمات دولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، بغض النظر عن الاختلافات بينها في النظم الاجتماعية والآراء السياسية والمعتقدات الدينية، بتقديم المساعدة الإنسانية السخية لبلادي التي عانت من سلسلة من الكوارث الطبيعية. ونحن ممتنون جدا لكل هذه الحكومات والمنظمات لمساعدتها المخلصة.

غير أن سلطات كوريا الجنوبية تحاول أن تعكس الجو الدولي للمساعدة الإنسانية عن طريق إدخال أناس إلى الولايات المتحدة الأمريكية اقترافا جرائم في بلادي وهربوا إلى كوريا الجنوبية منذ سنوات مضت خوفا من تقديمهم إلى المحاكمة. أضف إلى هذا أن سلطات كوريا الجنوبية قد نظمت مؤتمرا صحفيا للانعقاد أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. بل إنهم يقولون إنه يجب ألا تقدم المعونة الإنسانية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن هذه الجمهورية، لديها مختبرات من الأغذية الزائدة. وتحت هذه الظروف، كيف نستطيع الاتصال بسلطات كوريا الجنوبية المجردة من كل عناصر الإنسانية سوى مشاركتنا في جنسية واحدة؟

هذه المحاولات هي مضادة للقومية والأخلاق وتستحق في الحقيقة الاستنكار من جانب المجتمع الدولي. وهذا يدل على حقيقة العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية التي تطنطن كوريا الجنوبية في الحديث عنها.

السيد ليم (جمهورية كوريا الجنوبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى أشعر بخيبة الأمل لأن ممثل كوريا الشمالية إما أنه لم يستطع إدراك الصورة الحقيقية التي يراها بها المجتمع الدولي أو هو يتظاهر بجهلها. بيد أن ردنا هذه المرة سيكون موجزا، إذ لا نود شغل الممثلين الآخرين بمناقشة يستطيع التنبؤ بنتيجتها كل من هم في هذه القاعة - ربما باستثناء وفد واحد.

وللعلم فقط أذكر للوفود الأخرى في هذه القاعة أن جمهورية كوريا، باعتبارها أكبر مانح واحد قد قدمت لكوريا الشمالية ما قيمته ٢٨٠ مليون دولار من الأغذية والمساعدة منذ ١٩٩٥.

تقرير منظمة العفو الدولية، الذي يتضمن معلومات حية، ومن بينها، مخيمات الاعتقال للسجناء السياسيين المنتشرة على نطاق واسع في أنحاء كوريا الشمالية.

وبصورة عامة، أعتقد أن التوصيف الذي ورد في استطلاع أجراه بيت الحرية بأنها

"الأسوأ بين الدول القمعية"

يُقدم موجزا سريعا لحالة حقوق الإنسان في كوريا.

وتكلم الممثل الكوري الشمالي بإسهاب أيضا عن قانون الأمن القومي في بلدنا، بيد أن ما فاتته هو ذكره السبب الذي سن هذا القانون من أجله. وبصراحة، كنا بحاجة إلى هذا القانون لأن كوريا الشمالية تواصل إرسال عملاء مسلحين إلى جمهورية كوريا، كما بيّنت حادثة تسلل الغواصة الكورية الشمالية في أيلول/سبتمبر الماضي. وميثاق الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية ما زال في الواقع ينص على أن إعادة توحيد الكوريتين تحت الحكم الشيوعي هدف رئيسي.

وإزاء هذه الخلفية، يرى وفد بلدي أن تشكيك وفد كوريا الشمالية في حالة حقوق الإنسان في دولة أخرى ليس سوى مجافاة للمنطق.

فإن كانت كوريا الشمالية لا تزال مصرة على مناقشة حقوق الإنسان، فإنه ينبغي لها، قبل أي شيء آخر أن تفتح أبواب مجتمعها المغلق بإحكام أمام العالم، ولا سيما، أمام منظمات حقوق الإنسان، لكي يتسنى لنا جميعا رؤية ما يجري داخل حدودها.

وفي ظل انعدام وجود أية معلومات موضوعية أو أدلة تؤيد عكس ذلك، فإن تأكيدات كوريا الشمالية التي لا أساس لها ستظل فارغة كما كان شأنها من قبل.

السيد تشو ما يونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا أرى حاجة لأن أضحض بشكل قاطع مداخلة الممثل الكوري الجنوبي التي اتسمت مرة أخرى بالجهالة السياسية وجافت الطبيعة البشرية.

وكما شهدت جميع الوفود لتوها، فإن السلطات الكورية الجنوبية ما زالت تحرض على المواجهة بين

الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، والاتفاقات المعقودة بين الأطراف، وأخيرا أسس عملية السلام ذاتها.

تحدث السيد وزير الخارجية عن الإرهاب، ولنا فيه موقف واضح: أدنائه ووقفنا ضده، ونحن ندعو إلى إدانته بشكل مستمر بغض النظر عن مصادره. علينا إدانة العنف والإرهاب من قبل المتطرفين من الجانبين بغض النظر عن حجمه على كلا الجانبين أو الخسائر الناتجة عنه. إن القضاء النهائي على الإرهاب والعنف سيكون فقط بالتمسك بعملية السلام وبتحقيق التقدم المطلوب سياسيا واقتصاديا. إنه يكون بخلق بيئة مختلفة منسجمة مع الاعتراف المتبادل واحترام حقوق الأطراف، بدلا من السياسات التوسعية والغطرسة وسياسات القمع.

ثم حذر الوزير من تناول الأمم المتحدة للقضية، وهو موقف عجيب يدعو للسخرية، فقد أشار هو نفسه إلى قرار الأمم المتحدة ١٨١ (د - ٢) الصادر عام ١٩٤٧ الذي مثل الأساس القانوني لوجود إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين لحين حلها. ولا تنتهي هذه المسؤولية بمجرد بدء عملية السلام. والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن سارية المفعول، لا يحل محلها أو تنتقص منها أية اتفاقات مرحلية.

إن احتفال إسرائيل بالذكرى الخمسين يذكرنا بقوة بالذكرى الخمسين لمأساة الشعب الفلسطيني الذي ما زال ينتظر تحقيق الجزء الآخر من القرار ١٨١ (د - ٢) وهو قيام الدولة العربية. وهذا ما سيتم قريبا بإذن الله بفضل نضال شعبنا وبفضل دعم المجتمع الدولي، ذلك الدعم القائم على العدل وعلى الرغبة في إحلال السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط.

لقد سمعنا اليوم عن بعض تطورات إيجابية في مجال العلاقات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية، ونأمل أن تقود إلى خلق واقع جديد يحل محل مثل هذه البيانات التي ألقيت اليوم، ويكون منسجما مع أسس عملية السلام في الشرق الأوسط ومع الاتفاقات المعقودة بين الجانبين.

الرئيس: ليس هناك متكلمون آخرون في جلسة بعد ظهر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب مراقب فلسطين الدائم الإدلاء ببيان على سبيل الرد. وأعطيه الكلمة عملا بقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

السيد القدوة (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبدأ بالقول إنني أعتقد أن ترتيبات الأمانة العامة بصدد هذا الجزء من اجتماعنا لا تتفق مع العرف المتبع. على أن هذا أمر سنناقشه مع الأمانة العامة فيما بعد - وآمل أن يكون هذا تحت إشرافكم يا سيدي الرئيس.

تكلم بالعربية

تحدث أمامكم اليوم وزير خارجية إسرائيل، وقدم تحليله للوضع في المنطقة. ويستغرب المرء من هذه القدرة العجيبة على قلب الحقائق وتقديم صورة معاكسة للواقع القائم على الأرض.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بأزمة حقيقية قد تقود إلى نهايتها، وذلك بسبب السياسات والممارسات التي اعتمدها الحكومة الإسرائيلية الحالية. فمنذ البداية، اعتمدت هذه الحكومة خطوطا توجيهية عامة تتناقض مع نصوص وروح الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ثم قامت هذه الحكومة باستئناف حملة الاستعمار الاستيطاني من خلال مصادرة الأراضي وجلب مزيد من المستعمرين والاستيلاء على المزيد من المصادر الطبيعية الفلسطينية.

وبعد ذلك، عبّرت الحكومة من خلال رئيسها عن مشاريعها المستقبلية للتسوية التي تضمنت الاستيلاء على حوالي نصف الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والإصرار على الملكية اليهودية الخالصة للقدس، بما في ذلك القدس العربية المحتلة. ورافق كل ذلك تصعيد القمع ضد الشعب الفلسطيني، وحصار وضرب اقتصادنا الوطني - من فرض الحصار ومنع حرية حركة الأفراد والبضائع إلى هدم البيوت ومصادرة هويات الفلسطينيين المقادسة.

لقد انتهكت الحكومة الإسرائيلية كل شيء: القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقرارات الدورة